

**أثر تطبيق معيار المحاسبة المالية الإسلامي (30) في الأداء المالي للبنوك
الإسلامية الخاصة السورية
(دراسة تطبيقية)**

**The effect of applying Islamic financial accounting
standard (30) on the financial performance of Syrian
private Islamic banks
(An applied study)**

بحث أعد لنيل إجازة البكالوريوس في إدارة الأعمال اختصاص إدارة مالية ومصارف

العام الدراسي 2022 – 2023

إعداد الطالب: جود حتاحت

إشراف الدكتور: راغب الغصين

المخلص:

معيار المحاسبة المالية الإسلامي (30) يهدف إلى وضع القواعد والمبادئ المحاسبية للهبوط والخسائر الائتمانية، التي تشتمل على الخسائر الحالية والمتوقعة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يراعي المتطلبات المتغيرة والمتطلبات الأصلية للصناعة المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي جاء هذا البحث لمعرفة أثر تطبيق هذا المعيار على المصارف الإسلامية الخاصة السورية من خلال دراسة أثر المعيار على النسب المالية، وتم تطبيق هذا البحث على عينة من المصارف (بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك البركة، و بنك الشام)، للفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2022)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء اختبار t-Test للعينة المزدوجة، لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب الربحية عند نسبة العائد على الأصول ولا عند نسبة العائد على الحقوق في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه، أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة عند نسبة السيولة النقدية ولم يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة عند نسبة التداول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه، لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب النشاط عند إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل، ولا عند صافي ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه، أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية عند نسبة الملكية ولكن لا يوجد عند نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه، يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق عند معدل دوران السهم وعند ربحية السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه، كما يوصي الباحث العمل على إجراء دراسات أخرى تقارن بين المصارف التقليدية والإسلامية من حيث تطبيق المعيار الدولي الإسلامي على المصارف الإسلامية والمعيار الدولي على المصارف التقليدية.

الكلمات المفتاحية:

معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30)، نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق، الهبوط والخسائر الائتمانية، دلالة إحصائية.

Abstract:

Islamic Financial Accounting Standard (30) aims to set accounting rules and principles for decline and credit losses, which include current and expected losses, in line with international best practices, and in a manner that takes into account the changing requirements and original requirements of the Islamic financial industry in various parts of the world. 022), and the descriptive analytical method was used and the t-test was performed for the double sample. There are no statistically significant differences in the profitability ratios at the ratio of return on assets or at the ratio of return on rights in Islamic banks before applying the Islamic financial accounting standard (30) and after applying it. Statistical significance of activity ratios at total joint investment income between the bank and unrestricted investment accounts to total income, nor at net deferred sales receivables to total assets in Islamic banks before applying the Islamic Financial Accounting Standard (30) and after applying it. In Islamic banks before applying the Islamic financial accounting standard (30) and after applying it, the researcher also recommends conducting other studies that compare between traditional and Islamic banks in terms of applying the international Islamic standard on Islamic banks and the international standard on traditional banks.

Key words:

Islamic financial accounting standard (30), profitability ratios, liquidity ratios, activity ratios, indebtedness ratios, market ratios, decline and credit losses, statistical significance.

الفهرس

6	مقدمة:
6	الدراسات السابقة:
6	الدراسات العربية: □
11	الدراسات الأجنبية: □
12	ما يميز هذه الدراسة عن الأبحاث السابقة:
13	مشكلة البحث:
13	أهمية البحث:
14	أهداف البحث:
14	فروض البحث:
14	مجتمع وعينة البحث:
15	منهجية البحث:
15	متغيرات البحث:
15	حدود البحث ومحدداته:
15	الحدود المكانية:
15	الحدود الزمانية:
15	المحددات:
16	الفصل الأول (الإطار النظري)
17	المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية
17	أولاً: تعريف المصارف الإسلامية:
18	ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها:
19	ثالثاً: أسس عمل المصارف الإسلامية:
20	رابعاً: أهداف المصارف الإسلامية:
22	خامساً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:
22	المصادر الخارجية:

22.....	المصادر الداخلية
23.....	المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي وتقييمه
23.....	أولاً: مفهوم الأداء المالي.....
24.....	ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي
25.....	ثالثاً: مراحل تقييم الأداء المالي:.....
25.....	رابعاً: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية.....
29.....	المبحث الثالث: حول المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30).....
29.....	أولاً: لمحة عامة حول المعيار:.....
29.....	ثانياً: دواعي الحاجة إلى المعيار:
30.....	ثالثاً: الهدف من المعيار:
30.....	رابعاً: نطاق المعيار:
31.....	الفصل الثاني (الإطار التطبيقي للمبحث).....
	_Toc140985006
32.....	المبحث الأول: لمحة عن المصارف عينة البحث.....
34.....	المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للإطار العملي للبحث.....
34.....	أولاً: تطبيق النسب المالية على المصارف عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية
52.....	ثانياً: اختبار فرضيات البحث
57.....	النتائج:.....
58.....	التوصيات:.....
59.....	المراجع
59.....	المراجع العربية:.....
61.....	المراجع الأجنبية:.....

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
32	نتائج معدل العائد على حقوق الملكية	1
34	نتائج معدل العائد على الأصول	2
36	نتائج نسبة السيولة النقدية	3
38	نتائج نسبة التداول	4
40	نتائج إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل	5
42	نتائج صافي ذمم البيوع الآجلة	6
43	نتائج نسبة الملكية	7
45	نتائج نسبة كفاية رأس المال	8
46	نتائج معدل دوران السهم	9
48	نتائج ربحية السهم	10
51	Paired Samples Test لنسب الربحية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول)	11
52	Paired Samples Test لنسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة التداول)	12
53	Paired Samples Test لنسب النشاط (إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل، صافي ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول)	13
54	Paired Samples Test لنسب المديونية (نسبة الملكية، نسبة كفاية رأس المال)	14
55	Paired Samples Test لنسب السوق (معدل دوران السهم، ربحية السهم)	15

فهرس المخططات

رقم الصفحة	اسم المخطط	رقم المخطط
34	نتائج معدل العائد على حقوق الملكية	1
36	نتائج العائد على الأصول	2
38	نتائج نسبة السيولة النقدية	3
40	نتائج نسبة التداول	4
42	نتائج إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل	5
44	نتائج صافي ذمم البيوع الآجلة	6
45	نتائج نسبة الملكية	7
47	نتائج نسبة كفاية رأس المال	8
48	نتائج معدل دوران السهم	9
50	نتائج ربحية السهم	10

الفصل التمهيدي
(الإطار العام للبحث)

مقدمة:

إن أكبر تحدي تواجهه المصارف الإسلامية هي إثبات وجودها وتثبيت تقديمها خدمة للمجتمعات التي توجد بها، بالاعتماد على أنسب الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية ومن ناحية أخرى خبراء المحاسبة، لتتمكن من تقديم معلومات كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

ويهدف إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) إلى إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

1. صبري عبد الحميد السجيني، مصطفى عطية الغندور، مي عبد المجيد احمد سالم، 2023 (أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في المصارف المصرية).¹
نتيجة للنمو السريع والمتزايد في الأسواق التجارية وتبادل المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى ظهور المصارف التجارية وانتشارها بشكل كبير، ولأن التكلفة التاريخية أصبحت تواجه انتقادات شديدة، أدى ذلك التحول إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة التي برزت من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، التي جاءت كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية، وبالرغم من مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة إلا أنها ما زالت تواجه العديد من الانتقادات التي من أهمها أن الاعتماد على أي مستوى بخلاف المستوى الأول وفقاً لقياسات القيمة العادلة وفق معيار (IFRS 13) قد يعطي الإدارة فرصة التحيز في قياس القيمة العادلة بهدف التلاعب في الأرباح أو التلاعب في حقوق الملكية وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية للإدارة حيث أن هذه التقديرات يصعب على المراجع التحقق منها.
ويهدف البحث إلى دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في المصارف المصرية وذلك من خلال دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

¹ السجيني عبد الحميد صبري، الغندور عطية مصطفى، سالم عبد المجيد أحمد مي، أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في المصارف المصرية، كلية التجارة . جامعة المنصورة، 2023.

2. عقيل هاشم محمد، عماد غفوري عبود، 2022 (أثر معيار المحاسبة الدولي IAS34 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية).²

لقد أسهمت التقارير المالية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS34) في تحقيق الخصائص النوعية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية الواردة فيها وزيادة جودتها فهي تساهم في توفير متابعة مستمرة لنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية وبيان وضعها المالي لخدمة جميع مستخدمي المعلومات، لذلك الهدف من البحث هو بيان تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية وهل له انعكاس في تحقيق الخصائص المعلومات المحاسبية وخصوصا في بيئة ذات تقلبات اقتصادية موسمية، وأن إصدار التقارير المالية المرحلية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS34) هل يؤدي إلى توفر معلومات محاسبية ذات منفعة من قبل مستخدمي تلك المعلومات. ولغرض الوصول لأهداف البحث واختبار الفرضيات تم اختيار عينة البحث والبالغ حجمها (40) وحدة اقتصادية من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على استمارة استبيان تم تصميمها لغرض اختبار الفرضيات من خلال توزيعها على عينة البحث لغرض بيان انعكاس تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) في الوحدات الاقتصادية العراقية وتأثيره في الخصائص المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الفئات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية في تلك الوحدات الاقتصادية وتتبع أهمية البحث بسبب زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مستخدميها للاعتماد عليها بالتوقع بالأحداث المستقبلية والتي توفرها التقارير المالية المرحلية المتمثلة بفترات زمنية اقل من سنة مالية (الفترة الربع سنوية ، والفترة النصف سنوية). وقد توصل البحث الى أهم الاستنتاجات وهي أن إصدار التقارير المالية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية والتعزيزية في المعلومات المحاسبية وأن هذه المعلومات ذات منفعة، وأيضا توصل البحث الى أهم التوصيات وهي من الضروري قيام سوق العراق للأوراق المالية بالزام الوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق من إصدار تقارير مالية تكون معدة وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS34) بشكل منتظم لغرض تقديمها لمستخدمي المعلومات.

3. د. أحمد بوراس، كندة براهمة، 2021 (أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS على جودة المعلومات المالية) "دراسة عينة من الأكاديميين".³

حققت معايير التقارير المالية الدولية انتشارا وقبولاً عالمياً، حيث بادرت مختلف الدول لتبنيها لمواكبة متطلبات المحاسبة الدولية. وتهدف هذه الدراسة لإبراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية، كما تهدف من خلال الجانب التطبيقي لدراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين عن طريق تحليل الاستبيان من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وذلك باستخدام نماذج انحدار الخطي. وقد توصلت

² محمد هاشم عقيل، عبود غفوري عماد، أثر معيار المحاسبة الدولي IAS34 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2022.

³ كندة براهمة، أحمد بوراس، (أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS على جودة المعلومات المالية) "دراسة عينة من الأكاديميين، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2021.

الدراسة الى أن معايير التقارير المالية الدولية تعمل على تحقيق الخصائص الأساسية والداعمة للمعلومات المالية كالملاءمة، المصادقية، الموثوقية، القابلية للتحقق والمقارنة. وأن لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، والعلاقة بين المتغيرين طردية وقوية، وهذا ما أكده معامل التأثير.

4. عبد الحق، هاني بلعي مراد، 2018 (أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في المصارف الإسلامية) "دراسة حالة بنك البركة الجزائري".⁴

يبرز هدف البحث عن أهمية الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في اقتصاديات الدول وفي بنك البركة الجزائري على وجه الخصوص، ومقدرة النظام المحاسبي المعتمد على تلبية متطلبات العمل البنكي الإسلامي، إذ أن بنك البركة الجزائري ملزم أمام جهتين، الجهة الأولى تتمثل في البنك الجزائري فهو ملزم بتطبيق مختلف قوانين التشريعات الجزائرية فيما يخص مجال المالية والمحاسبة، وبالتالي بنك البركة ملزم بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي البنكي (SCFB) المستمد من معايير المحاسبة الدولية. أما الجهة الثانية: وباعتبار أن بنك البركة الجزائري أحد فروع مجموعة البركة المصرفية، والمجموعة مسيطرة على الفرع فالفرع ملزم بتطبيق معايير المجموعة، حيث هذه الأخيرة تطبق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وبالتالي فإن بنك البركة الجزائري ملزم أمام المجموعة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، إذن بنك البركة الجزائري ملزم بإعداد قوائم المالية وفق النموذجين: النموذج الأول حسب النظام المحاسبي البنكي الجزائري معايير المحاسبة الدولية والنموذج الثاني حسب متطلبات هيئة (AAOIFI)، من الملاحظ أن تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري يؤثر على قائمة مركزه المالي من حيث الشكل ومن حيث المعلومات المعروضة فيها، كذلك أن مؤشر الإفصاح في بنك البركة الجزائري يكون في مستوى امتثال منخفض حسب معيار الامتثال لـ "لاينز" في حالة تطبيق البنك لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية. ومما تم التوصل إليه كذلك أن من أهم الصعوبات التي يجدها بنك البركة الجزائري هي القوانين البنكية الجزائرية التي لا تحتوي على نصوص تنظم المهنة البنكية الإسلامية.

⁴ هاني عبد الحق، مراد بلعي، أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في المصارف الإسلامية) "دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018.

5. أحمد، محمد المدثر علي خليل الحاج، 2018، (أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العاملة في السودان خلال الفترة من 2010 -2014 م")⁵.

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي، تمحورت مشكلة البحث في عدد من التساؤلات، ما هو أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي فيما يتعلق بالعرض والإفصاح والقياس والإثبات؟، ومعرفة ما إذا كانت هنالك مشاكل أو معوقات نتيجة لتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في النظام المصرفي بالسودان؟، تكمن أهمية البحث في معرفة أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في توجيه وتنظيم الصيرفة الإسلامية، ومدى التزام المصارف في السودان بتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، افتراض البحث وجود علاقة ملائمة بين تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وجوده وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي فيما يتعلق بالعرض والإفصاح والقياس والإثبات. افتراض أيضا أن معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية تتوافق مع النظام المصرفي الإسلامي بالسودان. اتبع هذا البحث المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع بيانات البحث التطبيقية من خلال التقارير المالية السنوية لمصارف عينة البحث المتمثلة في (بنك فيصل الإسلامي السوداني، البنك السوداني الفرنسي) وذلك لإجراء المقارنة بين معايير العرض والإفصاح والقياس والإثبات. توصل البحث إلى نتائج منها، وجود أثر واضح للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي فيما يتعلق بالعرض والإفصاح والقياس والإثبات حيث توفر معلومات مالية بدرجة عالية من المصداقية والشفافية والنزاهة في التقارير والقوائم المالية المنشورة، مما أدى إلى زيادة الثقة في إعدادها، لم تظهر مشاكل أو معوقات نتيجة لتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في النظام المصرفي بالسودان. أوصى البحث بضرورة الالتزام بتطبيق العرض والإفصاح والقياس والإثبات المحاسبي في إعداد التقارير والقوائم المالية للمصارف وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية، لتحقيق جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي، والاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين بالمصارف على معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، لكي تحقق جودة وكفاءة أداءها المالي والمحاسبي المصرفي، وذلك للمحافظة على أموال المسلمين وتمييزها.

⁵ أحمد، الحاج المدثر علي خليل محمد، أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي: "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العاملة في السودان خلال الفترة من 2010 -2014 م"، جامعة أم درمان، السودان، 2018.

6. العازمي، محمد حمود محسن، 2015، (أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية): "دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي".⁶ هدفت هذه الدراسة إلى قياس ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية كبنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، والأداء المالي للبنوك التقليدية الكويتية كبنوك تطبق معايير المحاسبة الدولية، وذلك باستخدام بعض النسب المالية، مثل (نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل البيانات المالية للبنك موضوع الدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ونسب السوق للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، أما بخصوص نسب الربحية ونسب النشاط فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية باستخدام أي من هذه النسب. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات، أهمها: على المصارف الإسلامية الاستمرار في توفير السيولة التي تساعدها في تغطية الالتزامات المترتبة عليها عند الضرورة، على ألا تضيق الفرص الاستثمارية الأخرى التي تساعدها في تحقيق عائد أكبر.

7. بدرة بن تومي، 2013، (آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS / IAS) على العرض والإفصاح في

القوائم المالية للمصارف الإسلامية).⁷

في ظل الدعوات المتزايدة لتوحيد العمل المحاسبي على المستوى الدولي وتبني معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) التي لاقت قبولاً واسعاً، تكون المصارف الإسلامية ملزمة باعتماد هذه المعايير كونها غالباً ما تنشط في ظل بيئة تشريعية لا تتوافق مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، خاصة بعد الانتشار العالمي الذي عرفته وعليه، فإن هذه الدراسة هدفت إلى بحث مدى ملاءمة هذه المعايير لخصوصية المصارف الإسلامية وأثر تطبيقها على عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح.

وتشير النتائج المتصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى عدم توافق عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية مع خصوصية المصارف الإسلامية، كما أن متطلبات الإفصاح بموجب تلك المعايير تعتبر غير كافية للمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة.

⁶ العازمي، محسن حمود محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية): "دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي، جامعة آل البيت، الأردن، 2015.

⁷ بن تومي بدرة، بالرقى تيجاني، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS / IAS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.

• الدراسات الأجنبية:

1. Sharif Al-Halabi, Adel Saree, Awad Al-Nasafi, Mujib Saif, Mohsen Al-Absi, 2023 (The adoption of the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions by Islamic banks, understanding the consequences of microeconomics).⁸

تسعى هذه الدراسة إلى قياس النتائج الاقتصادية الجزئية لاعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على التحفظ والأداء المالي (FP) وإدارة الأرباح (EM) للمصارف الإسلامية (IBs). تعتمد الدراسة على بيانات من IB 122 عبر 22 دولة على مدى ثماني سنوات (2014-2021)، باستخدام طريقة اللحظات المعممة (GMM). وتشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي لاعتماد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الأداء المالي والتحفيز مقارنة بالجهات غير المعتمدة. تظهر نتائجنا كذلك أن الوسطاء المعرفين الذين يعتمدون هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هم أقل مشاركة في الأسواق الناشئة. بعد تطبيق اختبارات المتانة (حوكمة الشركات، والتضخم، والاعتماد الإلزامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بعض البلدان)، تظل نتائجنا كما هي. من المحتمل أن تكون الآثار المترتبة على الدراسة ذات قيمة بالنسبة لأولئك الذين يضعون معايير المحاسبة (مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمصارف المركزية، ومنظمي الأسواق المالية، المستثمرين، الحكومات، وأي مؤسسات مالية إسلامية تتبنى أو لا تتبنى (IFIs)، من خلال تحديد آثار اعتماد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2. Ahmed Samir Al-Khatib, Farhan Ahmed Nizami, 2015, (Accounting Standards for Islamic Financial Institutions in the United Kingdom and Indonesia).⁹

الهدف من هذه الورقة هو تحليل المحددات التي تؤثر على تنفيذ المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (IFIs) من خلال فحص تاريخ معايير المحاسبة وسياقين مختلفين كما هو مطبق على المؤسسات المالية الدولية في المملكة المتحدة وإندونيسيا. تستكشف الورقة النصوص والأدبيات المتوفرة بشكل رئيسي من المجالات والكتب المدرسية الدولية. باستخدام منظور ابن خلدون، تحلل هذه الدراسة عاملين محددتين، وهما الإعداد المؤسسي الذي قد يكون مناسباً في سياق المملكة المتحدة، والاحتياجات المحاسبية في حالة إندونيسيا. أظهر البحث أن المحددات تتلاءم جيداً مع الشخصيات متعددة التخصصات لنموذج ابن خلدون الحضاري، أي $g=f(S, N, W, j \text{ and } g)$ وهذا يفسر السلطة السياسية (G) التي تتأثر في نفس الوقت بعوامل مثل اتجاه الشريعة (S)، ودور الناس (N)، واستخدام الثروة (W)، وتنمية الدولة (g)، وتعزيز العدالة (j) يقود المجتمع المتحضر. هذه الورقة لها أهمية عملية

⁸Al-Halabi Sharif, Saree Adel, Al-Nasafi Awad, Saif Mujib, Al-Absi Mohsen, 2023 (The adoption of the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions by Islamic banks, understanding the consequences of microeconomics).

⁹ Al-Khatib Samir Ahmed, Nizami Ahmed Farhan, 2015, (Accounting Standards for Islamic Financial Institutions in the United Kingdom and Indonesia).

لواضعي المعايير المحاسبية في صناعة التمويل الإسلامي وصانعي السياسات، لفهم منظور المحدد البيئي للبلاد واستخدام هذا المنظور لتحديد جانب مهم في وضع المعايير المحاسبية، وتطوير السياسات؛ وتوضيح الإجراءات لتعظيم تنمية التمويل الإسلامي، بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية.

3. Noor Frizal Muhammed, Fadlina Muhammed Fahmiyeh, Asyari Almizah Ahmad, 2015, (The impact of accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in reporting Islamic financial institutions in Malaysia).¹⁰

تركز هذه الورقة على القضية ذات الصلة بالحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد التقارير عن المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs)، في سياق ماليزيا. مع النمو السريع الأخير للمؤسسات المالية الإسلامية، لا يزال هناك موقف غير حاسم فيما يتعلق بالحاجة إلى معايير محاسبية محددة للمؤسسات المالية الدولية مثل تلك الصادرة عن المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مما دفع هذه الورقة إلى دراسة هذه المسألة بمزيد من التفصيل. بالاعتماد على سبع مقابلات متعمقة شبه منظمة أجريت مع كبار مسؤولي المؤسسات المالية الدولية الذين يشاركون بشكل كبير في إعداد البيانات المالية في ماليزيا، تقدم الورقة أدلة على تأثير معايير المحاسبة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية الدولية. بينما يعترف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بجدوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الإبلاغ عن المؤسسات المالية الدولية، ركز العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل أكبر على روح الإسلام القائمة على العقد الإسلامي. في هذه الحالة، تظهر النتائج أنه من أجل إقناع الجمهور بأنهم يقدمون منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية معتمدة من المجلس الاستشاري الشرعي، هناك حاجة إلى إرشادات أو معايير خاصة للمؤسسات المالية الدولية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتمثل الشاغل الرئيسي الذي أثير في الورقة في عدم الحاجة إلى معيار محاسبة إسلامي منفصل، وبدلاً من ذلك يجب أن يكون الخيار ضمن إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع العمل التعاوني للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بدون هذا التعاون، من غير المرجح أن يتم قبول المبادئ التوجيهية المحددة المقصودة للمؤسسات المالية الدولية على الصعيد العالمي.

ما يميز هذه الدراسة عن الأبحاث السابقة:

1. أن هذا البحث طُبّق على المصارف الإسلامية الخاصة السورية.
2. وتميّز بأنه شامل لنسب تقييم الأداء من أكثر من جانب.

¹⁰Muhammed Friza Noorl, Fahmiyeh Muhammed Fadlina, Asyari Almizah Ahmad, 2015, (The impact of accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in reporting Islamic financial institutions in Malaysia).

3. تتشابه هذه الدراسة مع دراسة العازمي، محمد حمود محسن (أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية) بأنها تدرس أثر تطبيق معايير محاسبة إسلامية، واختلفت بأنها قامت على دراسة المصارف الكويتية الإسلامية.

4. تتشابه هذه الدراسة مع دراسة بدر بن تومي (آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS / IAS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية)، بأن كلاهما يقومان بدراسة أثر تطبيق معايير محاسبية دولية، ولكن تختلف بأن هذه الدراسة طُبقت على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

مشكلة البحث:

من خلال ما سبق تبرز ملامح مشكلة البحث التي تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

- هل يؤثر معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم 30 في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية الخاصة السورية؟

حتى يتثنى لنا الإجابة على السؤال السابق سوف نجزأ المشكلة الأساسية إلى أسئلة فرعية:

- هل يؤثر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 30 في تحسين نسب الربحية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه؟
- هل يؤثر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 30 على تحسين نسب السيولة في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه؟
- هل يؤثر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 30 على تحسين نسب النشاط في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه؟
- هل يؤثر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 30 على تحسين نسب المديونية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه؟
- هل يؤثر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 30 على تحسين نسب السوق في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية التساؤل الذي تطرحه مشكلة البحث حول مدى تأثير معيار المحاسبي الإسلامي رقم 30 على الأداء المالي للبنوك الإسلامية حيث يعتبر البحث فرصة لفهم المعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30

وكيفية تطبيقه في سياق المصارف الإسلامية الخاصة في سوريا. سيساعد هذا الفهم القارئ على التعرف على الأسس الشرعية والمبادئ التوجيهية التي تتبعها هذه المصارف في عملياتها المالية،

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على معيار المحاسبة المالي الإسلامي 30 المطبق في عينة المصارف المختارة.
2. قياس الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة (بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك البركة، بنك الشام).
3. دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي 30 على تحسين الأداء المالي لعينة المصارف محل الدراسة.
4. تحليل تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية الإسلامي 30 على القوائم المالية للبنوك الإسلامية الخاصة السورية.

فروض البحث:

بغية الإجابة عن التساؤلات الواردة في البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

1. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب الربحية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.
2. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.
3. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب النشاط في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.
4. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.
5. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

مجتمع وعينة البحث: لقد تم تطبيق هذا البحث على المصارف الإسلامية الخاصة السورية بأخذ عينة من

تلك المصارف: بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك البركة، وبنك الشام.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة والمتضمن جمع معلومات نظرية وجمع البيانات وتحليلهم وتفسير النتائج.

متغيرات البحث:

تتضمن متغيرات البحث خمسة نسب مالية لقياس الأداء المالي هي نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية، ونسب النشاط، ونسب السوق.

حدود البحث ومحدداته:

الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على البيانات المالية في كل من بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك البركة، وبنك الشام.

الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث على البيانات المالية للبنوك المذكورة أعلاه في الفترة من 2014 إلى 2022.

المحددات: اقتصر البحث على التطبيق على البيانات المالية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أي بعد استبعاد البيانات المالية للمصارف العامة والمصارف التقليدية كونها تتمثل إلى إطار مفاهيمي محاسبي يختلف عن المعايير الإسلامية المالية، والتطبيق على البيانات المالية الممتدة من عام 2014 إلى عام 2022 نظراً لعدم قدرة الباحث على الحصول على بيانات مالية لأعوام أخرى

الفصل الأول (الإطار النظري)

المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي وتقييمه

المبحث الثالث: حول المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30)

المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية

أدت الحاجة لنظام مالي عادل إلى ميلاد المعاملات المصرفية الإسلامية في منتصف السبعينات من القرن الماضي. وقد كان هدفها يتمحور حول توفير بديل مالي يتسم بالعدل والشفافية والأهم من ذلك أن تكون مصدراً للارتقاء الاقتصادي للمحتاجين.

جاءت المعاملات المصرفية الإسلامية، مستتيرة بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، كنظام مالي بديل لم يأخذ أو يعطي أي فائدة، مقدمة بذلك منظومة معتدلة للعدالة الاجتماعية والمساواة مع تلبية الاحتياجات المالية للناس والمحافظة على أعلى المعايير الأخلاقية والشفافية والإحساس بالمسؤولية.

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية:

قد عرف الباحثون المصارف الإسلامي بتعاريف عدة منها:

1. هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتميبتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.
2. والبنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.¹¹
3. كما عرّف بأنه مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا لتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة.¹²
4. وبأنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثلة في الخلق الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمساعدة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية.¹³
5. أما حسب رأي المؤلفين أن أكثر التعريفات الملائمة هو ما جاء في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بأنها "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أذ أو عطاء".

¹¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص109.

¹² سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص96.

¹³ العجلوني محمد محمود، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص110،111.

ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها:

إن نشأة المصارف الإسلامية لم تكن وليدة الصدفة بل جاءت تكليلاً لمسيرة العمل الجاد على مر العديد من السنوات، والذي هدف إلى بث الفكر الإسلامي في المعاملات الاقتصادية التي تسيطر عليها المصارف الربوية والتي تعتمد على القوانين الوضعية التي تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن تلخيص نشأة المصارف الإسلامية وتطورها من خلال الآتي:¹⁴

- في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين بدأت أقدم محاولة لفكرة المؤسسات المصرفية التي تسعى للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال إنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفائدة في ماليزيا وباكستان.
- وفي جمهورية مصر العربية كانت أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي وذلك من خلال إنشاء مصارف أطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية والتي أسسها الدكتور أحمد النجار في العام 1963، وفي العام 1971 تم إنشاء مصرف الناصر الاجتماعي في جمهورية مصر والذي يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاءً.
- وفي العام 1972 في المملكة العربية السعودية بدأ الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية.
- وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت البداية والولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً للأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بتأسيس مصرف دبي الإسلامي في عام 1975.
- وفي العام 1977 في المملكة العربية السعودية مباشرة المصرف الإسلامي للتنمية نشاطه حيث كان الهدف الأساسي للمصرف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب دول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- وفي العام 1980 ولغاية ما قبل الأزمة المالية العالمية انتشرت المصارف الإسلامية عربياً وعالمياً، حيث بلغت الاستثمارات طبقاً للشريعة الإسلامية عام 2007 على الصعيد العالمي حوالي 450 مليار دولار بعد أن كانت 201 مليار دولار عام 2004.

¹⁴ نادر، نهاد، مقومات نجاح المصارف الإسلامية في سوريا "دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(30) العدد(3) ص87.

- Memon, N. A., 2007, Islamic Banking: Present and Future Challenges, Journal of Management and Social Sciences, Vol. 3, No. 1, P5.

-Muhammad Iqbal, 2011, Volatility in Returns of Islamic and Commercial Banks in Pakistan, Department of Economic, University of Vienna, Vienna, Austria, p1-3

-Haque, A., 2010, Islamic Banking in Malaysia: A Study Of Attitudinal Differences Of Malaysian Customers, European Journal Of Economics, Finance And Administrative Sciences, Euro Journals, Inc.P8.

- في ظل الأزمة المالية العالمية لقيت المصارف الإسلامية صدى واسعاً على المستوى العالمي، فقد بلغ معدل النمو الصيرفة الإسلامية خلال فترة الأزمة المالية العالمية 23.46% ليصل عددها عام 2010 إلى أكثر من 300 مصرف ومؤسسة مالية إسلامية، وبحجم أموال يزيد عن 200 بليون دولار، هذا بخلاف فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية على مستوى العالم.

ثالثاً: أسس عمل المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة من القواعد والأسس ومن هذه الأسس:¹⁵

أ. العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

حيث تلتزم المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات المالية والمصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة بشكل أساسي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

ب. عدم التعامل بالفائدة:

حيث لا تقوم المصارف الإسلامية بالتعامل بأسعار الفائدة أخذاً وعطاءً حيث أن النقود في الإسلام لها أحكام خاصة في ليست سلعة تباع وتشترى بأكثر من قيمتها ولا تخضع للعرض والطلب والنقود في الإسلام يجري فيها الربا ولهذا يحرم بيعها بأكثر من قيمتها عند إقراضها لأن البيع بأكثر من القيمة يعتبر من الربا.

أهم الفروقات بين الفائدة والربح:

- **الربح:** يعرّف على أنه الفرق بين قيمة المنتج وتكلفة المنتج، غير مؤكد وغير مضمون ولا يمكن تحديده مسبقاً، يمكن لقيمة الربح أن تكون موجبة أو معدومة أو حتى سالبة، ويعتبر الحصول على الربح مباحاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

- **الفائدة:** تعرف على أنها الزيادة على المال المقترض مقابل الزيادة في الأجل، مؤكدة ومضمونة ومحددة مسبقاً، ولا يمكن لقيمة الفائدة أن تكون سالبة، تعتبر الفائدة بجميع أشكالها محرمة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

¹⁵ الحاج حسين، "أدوات المصرف الإسلامي" مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 22، ص7.

ت. قاعدة الغنم بالغرم:

ويقصد بها: "أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف المصروفات أو الخسائر أو المخاطر، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر أن وقعت تماما كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.¹⁶

ث. قاعدة الخراج بالضمان :

ويقصد بها "أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد من عائد"¹⁷ وهذا إنما يعني من اشترى شيئاً له غله، ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار البيع كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا له وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هو ضمان ملك وليس الضمان المحض،¹⁸ أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضمان في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعه الخسارة أن وقعت، وكمثال على ذلك، فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح هنا مناله باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض،¹⁹ دون أن يكون للمصرف الحق في مطالبته بجزء من هذه الأرباح.

رابعاً: أهداف المصارف الإسلامية

يحكم العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الأهداف التي تجعله يتميز عن العمل المصرفي التقليدي، حيث تسعى المصارف الإسلامية عند مزاولتها لنشاطاتها التمويلية والاستثمارية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. جذب الودائع وتنميتها:

يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية، حيث انه يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى انه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة

¹⁶ الزعتري علاء الدين، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، دمشق، 2006، ص 68.

¹⁷ قارش جميلة، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، 2009/2008، ص 15.

¹⁸ المصري يونس رفيق، بحوث في المصارف الإسلامية، دمشق، دار المكتبي، ص 183.

¹⁹ قنطججي مظهر سامر، كتاب صناعة التحويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 41.

ودائع استثمار بنوعها المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار²⁰.

2. تشجيع وتطوير التقدم الاقتصادي للمجتمع:

وذلك من خلال لعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إما عن طريق التمويل المباشر أو من خلال وساطة مالية تستخدم فيها أدوات محددة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن أسلوب الفائدة المتبع في المصارف التقليدية.²¹

3. القيام بالعمليات المصرفية والتجارية وفقاً لمبدأ العدالة والربح المشروع:

تعبئة المدخرات الإسلامية وتوظيفها في مجالات إنتاجية كالنشاطات الاقتصادية المقبولة والمتسقة مع القوانين الإسلامية وتشجيع المنافسة وخلق التعاون مع المصارف الإسلامية الأخرى لدفع عملية التقدم الاقتصادي والرقى بالمجتمعات الإسلامية.²²

4. التنمية البشرية:

يلعب العنصر البشري دوراً فعالاً في تحقيق أهداف المصارف فالعنصر البشري هو الذي يتولى مهمة استثمار الأموال المودعة وتنميتها. كما أن العمل المصرفي الإسلامي يتطلب توفر كفاءات إدارية مدربة وكوادر مؤهلة تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية، ولقد توصلت أكثر من دراسة علمية ميدانية إلى أن أغلبية المصارف الإسلامية مازالت تواجه إلى الآن مشكلة بشأن توفر الكوادر التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي ما كان له الأثر السلبي في التطبيق العملي، ويعود ذلك في الأساس إلى اعتماد تلك المصارف منذ نشأتها على العمالة الوافدة من المصارف التقليدية، دون الاهتمام بالنواحي المعرفية الشرعية. ولقد بلغ عدد الكوادر في المؤسسات المالية الإسلامية لهم خلفيات مالية تقليدية عام 2005 إلى 85%.

من أجل ذلك قامت المصارف الإسلامية بعقد دورات تدريبية خاصة بالعاملين فيها واشتملت معظم التوصيات الصادرة عن ملتقيات المصارف الإسلامية على تأكيد أهمية إعداد العاملين حتى يكونوا مؤهلين لحمل رسالة هذه المصارف²³

²⁰ ناصر غريب محمود، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، 2008، ص10.

²¹ الحاج حسن، كتاب أدوات المصرف الإسلامي، ص2، 2005.

²² الحاج حسن مرجع سبق ذكره، ص3.

²³ غربي عبد الحلیم، الموارد البشرية في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة سطيف، ص52، 2008.

خامساً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

تتمثل مصادر الأموال في المصارف الإسلامية في العناصر التالية:²⁴

أ. المصادر الداخلية:

لا تختلف المصادر الداخلية في المصارف الإسلامية عنها في المصادر التقليدية حيث تتكون من: رأس المال، الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة.

ب. المصادر الخارجية:

إن المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية تتشابه إلى حد كبير مع نظيرتها في المصارف التقليدية في الشكل، ولكنها تختلف عنها في طريقة التعامل وتتكون هذه المصادر من العناصر التالية:

1. **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** وهي تشبه نظيرتها في المصارف التقليدية، وتعد هذه الودائع بمثابة قرض حسن يقرضه المودع للمصرف الإسلامي إلى حين حاجة المودع إليه.
2. **الودائع الاستثمارية (الحسابات الاستثمارية):** وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصارف الإسلامية بهدف تحقيق الربح، من خلال قيام المصرف باستثمارها، وتعد الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية بمثابة عقد مضاربة بين المصرف والمودع، وهي توازي الودائع لأجل والودائع لإخطار في المصارف التقليدية.
3. **الودائع الادخارية (حسابات التوفير):** وتعد هذه الحسابات بمثابة عقد مضاربة بين المودع والمصرف ويوجد هذه الحسابات نوعين :
حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار، وفيها يحصل المودع على ربح لقاء المضاربة التي يقوم بها المصرف.
حسابات توفير دون التفويض بالاستثمار، وهي تشبه الحسابات الجارية ولا تعطي صاحبها أية أرباح.
4. **الاقتراض:** حيث يلجأ أحياناً المصرف الإسلامي إلى الاقتراض من الغير في حال حاجته للسيولة لسداد بعض الالتزامات أحياناً الضرورية، ويمكن للمصرف الإسلامي الاقتراض من المصرف المركزي، أو المصارف الأخرى المحلية والخارجية.

²⁴ بورقية شوقي، التمويل في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، 2013، ص61-66.

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي وتقييمه

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات و النسب المالية بالإضافة الى لوحة القيادة و التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة، و لأهمية الأداء المالي في المؤسسات سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى الأداء المالي في المؤسسات من خلال بعض التعاريف و العوامل المؤثرة فيه.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.²⁵

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الطرف الاقتصادي والقطاع، الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.²⁶

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة والتي تظهر جليا من خلال:²⁷

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي.
- درجة اعتمادها على الديون قصير الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي.

²⁵ الخطيب محمود، كتاب الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، 2009، عمان، دار الحامد، ص45

²⁶ دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)، 2013، ص36.

²⁷ قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، جامعة يحي فارس مدية، 2011، ص133.

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.
- من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة وفعالية.

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكماً على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.²⁸ كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.²⁹

ويمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:³⁰

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة، المناسب الأجل.
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية.

²⁸ دبابش محمد، قدوري طارق، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، 2013، ص7.

²⁹ بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011، ص70.

³⁰ بوضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات كاش، 2009، ص62.

ثالثاً: مراحل تقييم الأداء المالي:³¹

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تتطلب عملية تقييم الاداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في جدول الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.
2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط: وذلك للوقوف على مدى دقة وصلاحيّة المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
3. إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك بهدف التواصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة.
4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الاهداف المخططة للشركة، والتأكد من أن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها، وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.
5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل المؤسسة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

رابعاً: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية

يعد أسلوب تقييم الاداء المالي بالنسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً في عالم الأعمال لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها، في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وإدارة الأصول والخصوم، ويمكن القول إن النسب المالية التي تستخدم في تقييم الاداء المالي

³¹ الكرخي فؤاد، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، عمان، دار المناهج، 2009، ص39.

ليست هي الغاية، وإنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.

والنسب المالية ما هي إلا علاقة بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو جدول حسابات النتائج، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن ان يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة المالية وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء.³²

ومن هنا سيتم الشرح عن النسب المالية المستخدمة في هذه الدراسة:

1. تقييم الاداء المالي باستخدام نسب الربحية:

يعد الربح أول أهداف المصارف والسبيل الأفضل لاستمرارية نشاطه، هذا بالإضافة إلى أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى أقل أهمية. ويتم تحقيق الأرباح من خلال توظيف المصرف للودائع التي يستلمها من المودعين ولعل من أهم نسب الربحية ما يلي.³³

- **معدل العائد على حقوق المساهمين:** يقيس صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين.

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / إجمالي حقوق المساهمين

- **معدل العائد على الأصول:** يقيس مدى مساهمة الأصول المستثمرة في تحقيق الربح.

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

2. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي.³⁴

- **نسبة التداول:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر إيجابي على قدرة السداد في الأجل القصير.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

³² العامري زهرة، الركابي علي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2007، ص113.

³³ جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص317-318.

³⁴ بو مصباح صافية، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيلي) (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 2021، ص224.

- **نسبة السيولة النقدية:** تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على سداد التزاماتها من خلال ما تملكه من نقد وما يعادله.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = (\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}) / \text{إجمالي المطلوبات}$$

3. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط:

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة الأداء في المصرف وقدرته على استغلال الموارد المتاحة لديه، ومدى تلبية الاحتياجات المتعاملين، لذلك من الضروري أن يتم توظيف الموارد المتاحة لديه في مجالات استثمارية مختلفة، بغية تحقيق الأرباح، ومن أهم المؤشرات ما يلي:³⁵

- **إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل:** هي الأموال التي يواجهها البنك من ودائعه لمنح التسهيلات الائتمانية.

$$\text{إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل} = \text{صافي ذم البيوع الآجلة / إجمالي الودائع}$$

- **صافي التسهيلات إلى مجموع الأصول:** تقيس مدى توظيف البنك للتسهيلات الائتمانية من إجمالي الأصول.

$$\text{صافي ذم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول} = \text{صافي ذم البيوع الآجلة / مجموع الأصول}$$

4. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المديونية:

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى قدرة المصرف على تغطية الأصول الثابتة التي يحتاج إليها وكذا مدى تغطيته للخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها ويساعد على استمرارية بقاء المصرف، كمت أن تحمل المصرف للمخاطرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم رأسماله فكما كان هذا الأخير كبيراً كلما أتاح الفرصة للمصرف للمخاطرة وهناك عدة نسب لقياس متانة رأس المال ونذكر منها.³⁶

- **نسبة الملكية:** تشير إلى النسبة لحقوق الملكية المستخدمة لتمويل أصول الشركة.

³⁵ التميمي، إباد فاضل. وقدموي، ثائر عدنان. (4114) " تحميل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2002-1998)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص25.

³⁶ آل علي أبو محمد صاحب رضا، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، الطبعة الأولى، 2002، ص118.

نسبة الملكية = حقوق المساهمين / مجموع الأصول

- نسبة كفاية رأس المال: تشير إلى ما إذا كانت الشركة تمتلك رأس مال كافٍ للتحوط ضد المخاطر التي قد تواجهها. (1998-2002).

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي / الأصول المرجحة بالمخاطر

5. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السوق:³⁷

تستخدم هذه النسب في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المنشأة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، ويعرفها البعض بنسب إدارة الأصول نظراً لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات، وتعد معدلات الدوران أكثر نسب النشاط تطبيقاً في التحليل المالي، وتعد نسب النشاط إحدى المكونات الرئيسية لربحية المنشأة، ونذكر منها:

- معدل دوران السهم: يعبر هذا المؤشر على مدى سيولة السهم حيث سيولة السهم توفر فرصاً أوسع للشراء والبيع وتزيد من الجاذبية الاستثمارية للسهم، ويعد من أحد أهم المؤشرات المفضلة بين الأسهم في السوق المالي.

معدل دوران السهم = عدد الأسهم المتداولة / عدد الأسهم

- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تقيس كم تبلغ قيمة الملكية اليوم بالنسبة إلى تكلفتها.

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية

³⁷ البرازي محي الدين يزن، التحليل المالي والاستراتيجي لبنك سورية الدولي الإسلامي، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا، 2021.

المبحث الثالث: حول المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30)³⁸

أولاً: لمحة عامة حول المعيار:

يهدف معيار المحاسبة المالية 30 "الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر" إلى بيان أسس المحاسبة عن الهبوط والخسائر الائتمانية (بما فيها الخسائر الائتمانية المتوقعة) وفقاً لأفضل الممارسات الدولية المتغيرة دائماً، إضافة إلى المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المتوقعة من الالتزامات المحملة بالخسائر.

وقد نتج عن هذا المشروع تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بالتغيرات والتحسينات في محاسبة الاحتياطات وتمثل ذلك في معيار محاسبي آخر بشأن الاحتياطات هو معيار المحاسبة المالية 35 "احتياطات المخاطر" الذي يجب اعتماده في التطبيق بصورة متزامنة مع هذا المعيار، وفي تاريخ السريان نفسه.

كلا هذين المعيارين يحلان محل المعيار الصادر سابقاً معيار المحاسبة المالية 11 "المخصصات التكبير والاحتياطات"

ثانياً: دواعي الحاجة إلى المعيار:

• لاحظ المجلس لدى اعتماد استراتيجيته وخطته لعام 2016 أن معيار المحاسبة المالية 11 "المخصصات والاحتياطات" قد مضى على إصداره عدة سنوات وأنه بات يتطلب المراجعة. وفي ضوء التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي في مجال مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بما في ذلك تحديداً التركيز المتزايد من قبل واضعي القوانين والجهات الرقابية والمؤسسات المصدرة لمعايير المحاسبة على تعديل نماذج تحديد الهبوط والخسائر الائتمانية، ومن ذلك تحديداً المنهج الاستشراقي للخسائر المتوقعة، فقد كان من الملائم الأخذ بالاعتبار إجراء مراجعة شاملة للمعيار؛ وأن هذا أمر ضروري لضمان تعزيز مقومات بيئة التقرير المالي

• كما رأى المجلس أن جميع المتطلبات المتعلقة بالهبوط والخسائر الائتمانية يجب عرضها في موضع واحد لتحسين هيكله المعايير. وخلص المجلس أيضاً إلى أن جميع الأصول التمويلية الإسلامية لا يجب أن تخضع للمنهج نفسه، وإنما يجب التعامل معها وفقاً لهياكلها وطبيعتها بما يتوافق مع معيار المحاسبة المالية ذي العلاقة.

• أخذ المجلس بالاعتبار أيضاً المحاسبة عن الاحتياطات التي كانت مشمولة في المعيار رقم 11 الذي كان سارياً في حينه، وخلص إلى ضرورة مراجعتها وإدخال تحسينات عليها ومناقشتها بصورة معمقة. وأخذ

³⁸ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس بالاعتبار أيضا المنهج الاستشراقي في المعيار رقم 11 الذي كان ساريا في حينه، المتمثل في إثبات احتياطي مخاطر الاستثمار، وخلص إلى أنه على الرغم من أن المنهج السابق الذي اعتمده أيوفي كان يغطي الجزء الأكبر من مخاطر الخسائر المستقبلية من خلال تكوين مخصص مخاطر الاستثمار، فإنه من الأفضل مع ذلك إعادة النظر في طريقة عرض هذا الجانب، وبالتالي قرر المجلس تضيق نطاق احتياطي مخاطر الاستثمار وإضافة المنهج الاستشراقي في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما أطلق المجلس بالتزامن مع هذا المشروع مشروعا لتطوير معيار خاص بالاحتياطيات.

ثالثاً: الهدف من المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة والتقرير المالي للهبوط والخسائر الائتمانية لأنواع متعددة من التمويلات والاستثمارات والأصول المالية الأخرى لدى المؤسسات المالية الإسلامية ومخصصات الالتزامات المحملة بالخسائر، بما يساعد مستخدمي المالية تحديداً على إجراء تقييم عادل لمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لهذه الأصول والمعاملات، وحالات عدم التأكد المتعلقة بها. كما يبين هذا المعيار كيفية إثبات الهبوط والخسائر الائتمانية، وتوقيت عكسها (إلغائها/استردادها) وطريقة ذلك.

رابعاً: نطاق المعيار:

1. يجب أن يطبق هذا المعيار على جميع موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي وغيرها من الأصول المالية التي تكون في حياة المؤسسات المالية الإسلامية وتتميز بخصائص مشابهة، ويطبق أيضاً على الانكشافات خارج الميزانية لدى المؤسسات.
2. يجب أن يطبق هذا المعيار على الأصول التي يتم إثباتها في مراحل مختلفة للمعاملات المالية الإسلامية ما لم يقدم المعيار ذو العلاقة المطبق على مثل هذه المعاملات تحديداً المعالجة المحاسبية للهبوط والخسائر الائتمانية.
3. لا يطبق هذا المعيار على الأصول الداخلة في تكوين محفظة مقيدة من الأصول التي تديرها المؤسسة والتي تستوفي ضوابط حسابات الاستثمار خارج الميزانية أو الصكوك خارج الميزانية أو الأدوات المشابهة إذاً، فقط إذا لم تكن المؤسسة عرضة لمخاطر الخسارة من هذه الأصول بأي طريقة كانت.
4. يتناول هذا المعيار أيضاً وجود ظروف تنشأ عنها أوضاع محملة بالخسائر عندما تكون هناك توقعات بالاستحواذ على موجودات بموجب التزام أو عقد مستقبلي.

الفصل الثاني (الإطار التطبيقي للبحث)

المبحث الأول: لمحة عن المصارف عينة البحث

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للإطار العملي للبحث

المبحث الأول: لمحة عن المصارف عينة البحث

1. بنك سوريا الدولي الإسلامي:

تأسس بتاريخ 7 أيلول 2006، كشركة مساهمة عامة سورية بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم/ 67م. وتاريخ 7 أيلول 2006، وحصل على السجل التجاري تحت رقم 14886، لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، الخاص بإحداث المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001، وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 للعام 2002، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011، وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تم تسجيل البنك في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 16 بوصفه مصرفاً خاصاً، وتم التداول بأسهم المصرف بتاريخ 7 أيار 2009، في سوق دمشق للأوراق المالية وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه والتي بلغ عددها 22 فرعاً ومكاتبين، المتوزعة في دمشق، حلب، حماه، حمص، اللاذقية، طرطوس، والقامشلي ومكاتب (شام ستي سنتر، مكتب مرفأ اللاذقية).



2. بنك البركة:

تم الترخيص لبنك البركة سورية ش.م.م.ع (البنك) كشركة مساهمة مغفلة عامة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (48/م.و) الصادر بتاريخ 28 حزيران 2007 والمعدل بالقرار رقم (6/م.و) بتاريخ 18 كانون الثاني 2009، وبموجب السجل التجاري رقم (16059) الصادر بتاريخ 29 كانون الأول 2009.

تمت الموافقة على اعتماد النظام الأساسي لبنك البركة سورية (البنك) كشركة مساهمة مغفلة بناءً على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /1564/ بتاريخ 21 حزيران 2009، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم

(511م/ن/ب 4) بتاريخ 13 أيار 2009، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية، وقانون رقم 23 للعام 2002 وتعديلاته وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وقانون الشركات الصادر بمرسوم تشريعي رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خلال العام 2014 تمت الموافقة على إدراج أسهم بنك البركة سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، ويمارس البنك كافة العمليات البنكية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لنظام الأساسي والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروعه البالغ عددها 14 فرعاً ومكاتبين في دمشق، حلب، وحمص.



3. بنك الشام:

إن بنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغلقة سورية عامة، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66م.و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006، وبموجب السجل التجاري رقم/14809، وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005، الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، والقانون رقم 28/ لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية، والقانون رقم 23/ لعام 2002، وقانون التجارة رقم 33/ لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29/ لعام 2011، وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.



المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للإطار العملي للبحث

أولاً: تطبيق النسب المالية على المصارف عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية

• نسب الربحية:

A. معدل العائد على حقوق الملكية:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					العام المصارف
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
-2.25%	38.44%	43.19%	-6.91%	8.59%	8.59%	17.90%	58.92%	51.92%	15.35%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
24.01%	40.98%	37.66%	1.00%	13.62%	13.62%	17.35%	58.69%	51.22%	23.81%	بنك البركة
31.23%	21.38%	35.21%	-10.87%	3.45%	3.45%	11.11%	50.88%	43.31%	15.30%	بنك الشام
0.18582					0.294285014					المتوسط الحسابي
0.18809361					0.202875805					الانحراف المعياري
0.4319					0.5892					أعلى قيمة
-0.1087					0.0345					أدنى قيمة
-0.166679577					0.387096821					الالتواء
-1.547244506					-1.720664009					التفطح

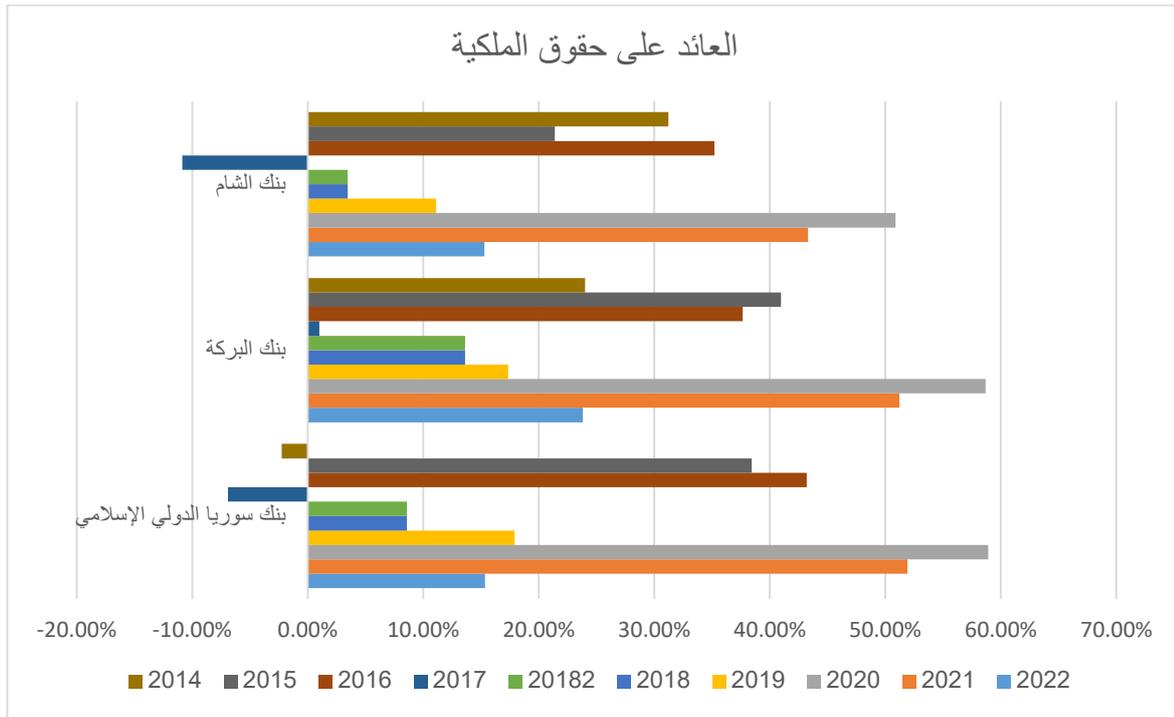
جدول رقم (1) نتائج معدل العائد على حقوق الملكية

من الجدول أعلاه نستنتج أن:

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.18582) عند انحراف معياري قدره (0.18809361) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.4319) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2016 والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية مما أدى إلى ظهور أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي مما أدى إلى ازدياد صافي الربح الذي بلغ (11,558,069,582 ل.س)، كما بلغت أدنى قيمة (-0.1087) التي حققها بنك الشام في عام 2017 حيث ظهرت النسبة بإشارة سالبة وذلك يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية الذي انعكس على شكل خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي وازدياد إجمالي المصروفات ايضاً الذي بلغ (5,448,923,807 ل.س) ليصبح صافي الربح سالباً (1,738,862,604 ل.س)، وبلغ معامل الالتواء

(0.387096821) ومعامل التقلطح (-1.547244506) هذا يعني أن منحى التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.294285014) عند انحراف معياري قدره (0.202875805) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.5892) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2020 والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية مما أدى إلى ظهور أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي مما أدى إلى ازدياد صافي الربح الذي بلغ (49,957,798,681 ل.س)، وبلغت أدنى قيمة (0.0345) الذي حققه بنك الشام في عام 2018 الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المصارف المشمولة في الدراسة في الربح السنوي الصافي الذي بلغ (858,441,699 ل.س) مما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، وبلغ معامل الالتواء (0.704662137) ومعامل التقلطح (-1.720664009) هذا يعني أن منحى التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليمين.



مخطط رقم (1) نتائج معدل العائد على حقوق الملكية

B. العائد على الأصول:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					البنك / العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
-0.23%	4.46%	5.74%	-0.60%	0.65%	0.65%	0.87%	3.76%	3.63%	1.15%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
2.82%	4.48%	4.34%	0.08%	1.10%	1.10%	1.99%	6.64%	6.89%	3.98%	بنك البركة
3.06%	5.46%	4.55%	-1.88%	0.55%	0.55%	1.72%	8.22%	6.22%	2.03%	بنك الشام
0.023053333					0.032933589					المتوسط الحسابي
0.024748099					0.025822937					الانحراف المعياري
0.0574					0.0822					أعلى قيمة
-0.0188					0.0055					أدنى قيمة
-0.132404388					0.704662137					الالتواء
-1.460512959					-0.923779589					التقلطح

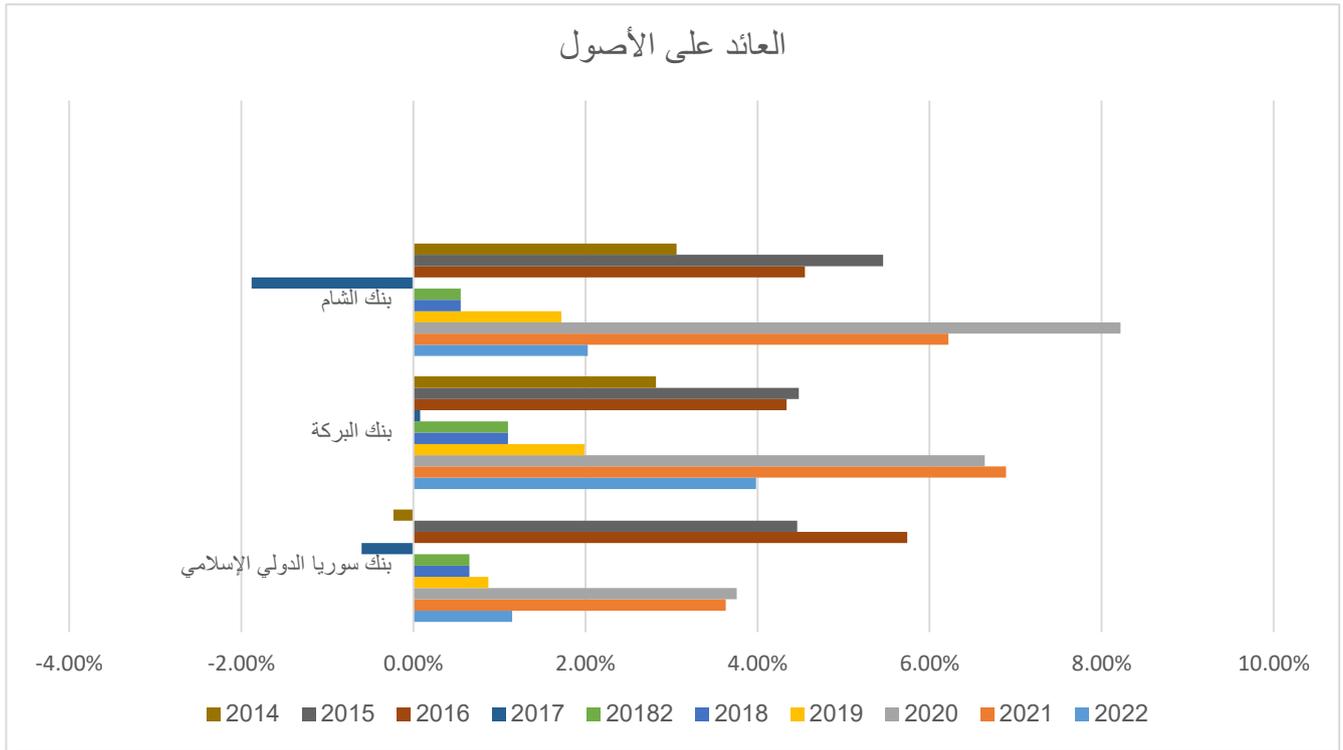
جدول رقم (2) نتائج العائد على الأصول

من الجدول أعلاه نستنتج أن:

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.023053333) عند انحراف معياري قدره (0.024748099) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.0574) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2016 والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية مما أدى إلى ظهور أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي مما أدى إلى ازدياد صافي الربح الذي بلغ (11,558,069,582 ل.س)، كما بلغت أدنى قيمة (-0.0188) التي حققها بنك الشام في عام 2017 حيث ظهرت النسبة بإشارة سالبة وذلك يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية الذي انعكس على شكل خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي وازدياد إجمالي المصروفات أيضاً الذي بلغ (5,448,923,807 ل.س) ليصبح صافي الربح سالباً (1,738,862,604 ل.س)، وبلغ معامل الالتواء (-0.132404388) ومعامل التقلطح (-1.460512959) هذا يعني أن منحني التوزيع منقلطح وملتوي نحو اليسار.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.032933589) عند انحراف معياري قدره (0.025822937) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.0822) التي كانت من نصيب بنك الشام في عام 2020 والسبب في ذلك يعود إلى

ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الليرة السورية مما أدى إلى ظهور أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي مما أدى إلى ازدياد صافي الربح الذي بلغ (32,506,848,238 ل.س)، وبلغت أدنى قيمة (0.0055) الذي حققه بنك الشام أيضاً في عام 2018 الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المصارف المشمولة في الدراسة في الربح السنوي الصافي الذي بلغ (858,441,699 ل.س) مما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، وبلغ معامل الالتواء (0.704662137) ومعامل التقلطح (-0.923779589) هذا يعني أن منحنى التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليمين.



مخطط رقم (2) نتائج العائد على الأصول

- نسب السيولة:
- A. نسبة السيولة النقدية:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					العام	البنك
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022		
0.78	0.688	0.991	0.752	0.671	0.671	0.413	0.324	0.405	0.424	بنك سوريا الدولي الإسلامي	
0.511	0.2	0.344	0.373	0.463	0.463	0.524	0.509	0.556	0.695	بنك البركة	
0.329	0.279	0.223	0.193	0.5	0.5	0.194	0.384	0.06	0.05	بنك الشام	
0.48646					0.41146					المتوسط الحسابي	
0.24287					0.19112					الانحراف المعياري	
0.991					0.695					أعلى قيمة	
0.193					0.05					أدنى قيمة	
0.59057					-0.6509					الالتواء	
-0.5474					0.05068					التفطح	

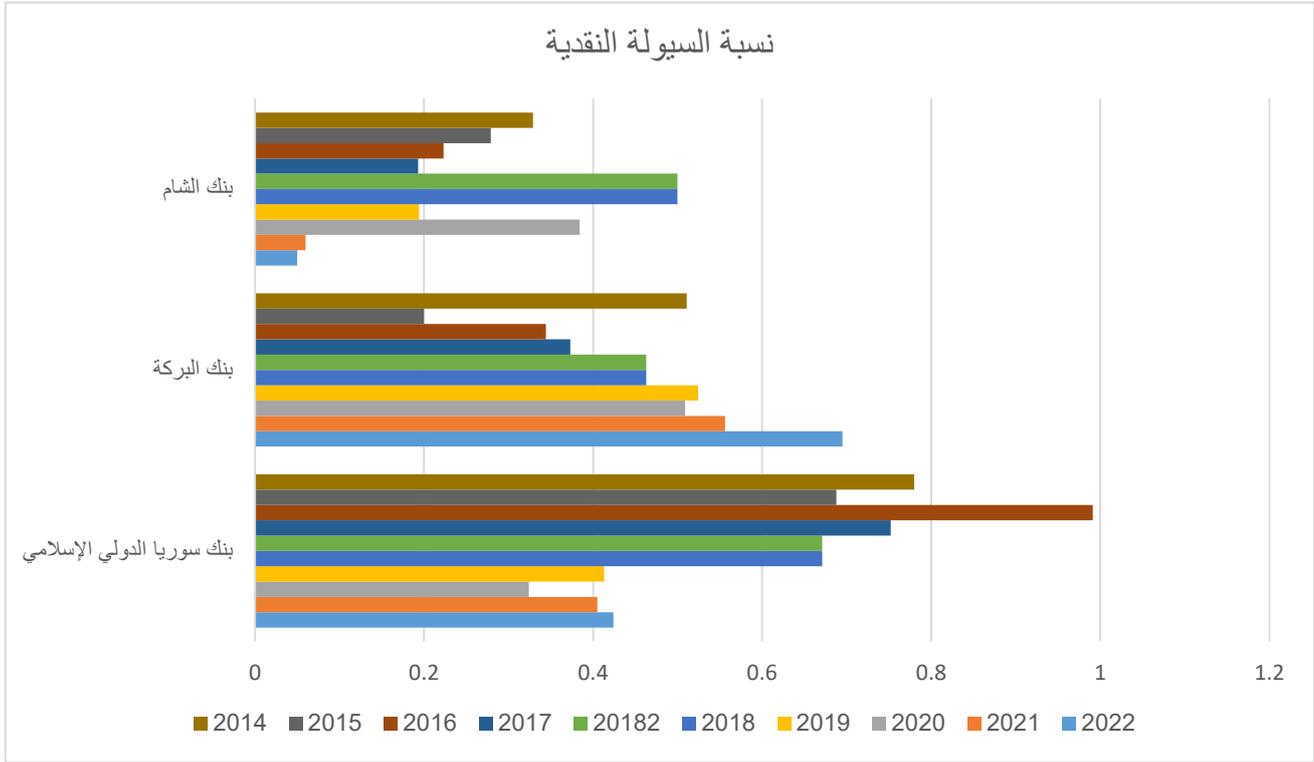
جدول رقم (3) نتائج نسبة السيولة النقدية

من الجدول أعلاه نستنتج أن:

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.48646) عند انحراف معياري قدره (0.19112) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.991) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2016 وتعتبر هذه النسبة قريبة جداً إلى القيمة 1 (بحيث تشير القيمة 1 إلى قدرة البنك على سداد التزامه من خلال ما يملكه من نقد وما في حكمه والاحتفاظ كذلك ببعض السيولة) وهذا يعني أن بنك سوريا الدولي الإسلامي قادر على سداد التزامه من خلال ما يملكه من نقد وما في حكمه والاحتفاظ كذلك ببعض السيولة، كما بلغت أدنى قيمة (0.193) التي حققها بنك الشام في عام 2017 وهذا يعني أن البنك غير قادر على سداد التزاماته من خلال ما يملكه من نقد وما في حكمه، وبلغ معامل الالتواء (0.59057) ومعامل التفطح (-0.5474) هذا يعني أن منحى التوزيع منقلطح وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.41146) عند انحراف معياري قدره (0.19112) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.695) التي كانت من نصيب بنك البركة في عام 2022 ولكنها تعتبر قيمة قليلة بالنسبة إلى القيمة 1 وهذا يعني أن البنك غير قادر على سداد التزاماته من خلال ما يملكه من نقد وما في حكمه بالرغم من حصوله على أعلى قيمة بينك المصارف عينة الدراسة، وبلغت أدنى قيمة (0.05) الذي حققه بنك الشام في عام أيضاً

2022 وهذا يعني أن البنك غير قادر على سداد التزاماته من خلال ما يملكه من نقد وما في حكمه مما يؤدي إلى أن نسبة السيولة النقدية كانت منخفضة في السنين المدروسة قبل تطبيق المعيار، وبلغ معامل الالتواء (-0.65093) ومعامل التقلطح (0.05068) هذا يعني أن منحى التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليسار.



مخطط رقم (3) نتائج نسبة السيولة النقدية

B. نسبة التداول:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					بنك	العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022		
1.627	1.32	1.564	1.68	1.704	1.704	1.355	1.227	1.04	1.01	بنك سوريا الدولي الإسلامي	
1.248	1.176	1.167	1.178	1.208	1.208	1.238	1.209	1.201	1.198	بنك البركة	
1.209	1.232	1.169	1.489	1.399	1.399	1.289	1.108	1.122	1.006	بنك الشام	
1.358					1.22093					المتوسط الحسابي	
0.2015					0.17631					الانحراف المعياري	
1.704					1.704					أعلى قيمة	
1.167					1.006					أدنى قيمة	
0.7011					1.4050					الالتواء	
-1.2022					3.1960					التفطح	

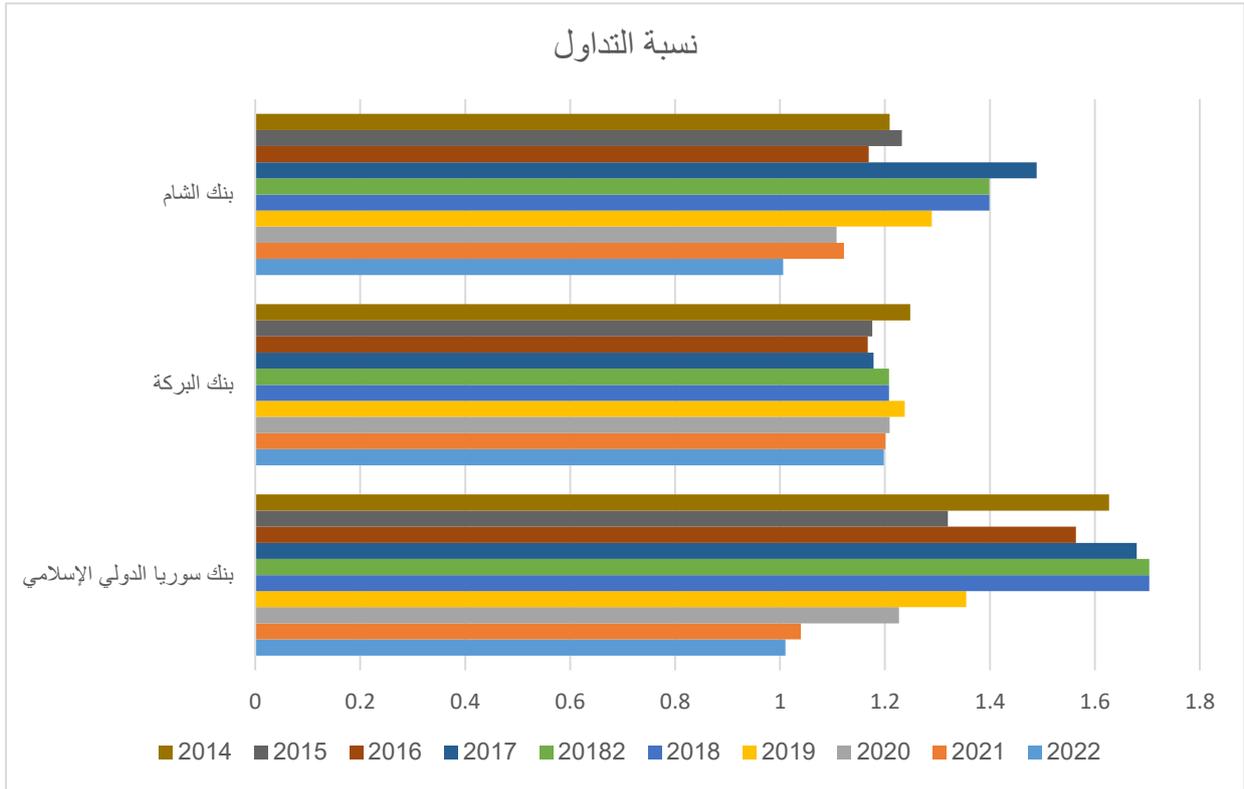
جدول رقم (4) نتائج نسبة التداول

من الجدول أعلاه نستنتج أن:

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (1.358) عند انحراف معياري قدره (0.20158) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (1.704) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2018 وهذا دليل على أن سيولة البنك في هذا العام قوية وبالتالي ازدياد قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة، كما بلغت أدنى قيمة (1.167) التي حققها بنك البركة في عام 2016 ولكن هذه النسبة تعتبر مرتفعة بالرغم من حصولها على أدنى قيمة بين المصارف المشمولة بالدراسة وهذا دليل على أن سيولة البنك في هذا العام قوية وبالتالي ازدياد قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة وهذا دليل على أن سيولة المصارف عينة الدراسة كانت مرتفعة قبل تطبيق المعيار، وبلغ معامل الالتواء (0.7011) ومعامل التفطح (-1.2022) هذا يعني أن منحني التوزيع متفطح وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (1.22093) عند انحراف معياري قدره (0.17631) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (1.704) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2018 وهذا دليل على أن سيولة البنك في هذا العام قوية وبالتالي ازدياد قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة، وبلغت أدنى

قيمة (1.006) التي حققها بنك الشام في عام 2022 ولكن هذه النسبة تعتبر مرتفعة بالرغم من حصولها على أدنى قيمة بين المصارف المشمولة بالدراسة وهذا دليل على أن سيولة البنك في هذا العام قوية وبالتالي ازدياد قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة وهذا دليل على أن سيولة المصارف المدروسة كانت مرتفعة أيضاً بعد تطبيق المعيار، وبلغ معامل الالتواء (1.4050) ومعامل التقلطح (3.1960) هذا يعني أن منحني التوزيع مدبب وملتوي نحو اليمين.



مخطط رقم (4) نتائج نسبة التداول

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					المصارف العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
39.69%	38.47%	30.51%	108.51%	81.00%	81.00%	115.15%	44.74%	61.55%	52.65%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
10.27%	13.81%	15.86%	61.76%	42.64%	42.64%	43.68%	9.29%	6.97%	14.49%	بنك البركة
19.05%	19.25%	29.35%	192.65%	108.50%	108.50%	90.91%	17.32%	15.86%	38.83%	بنك الشام

• نسب النشاط:

A. إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل:

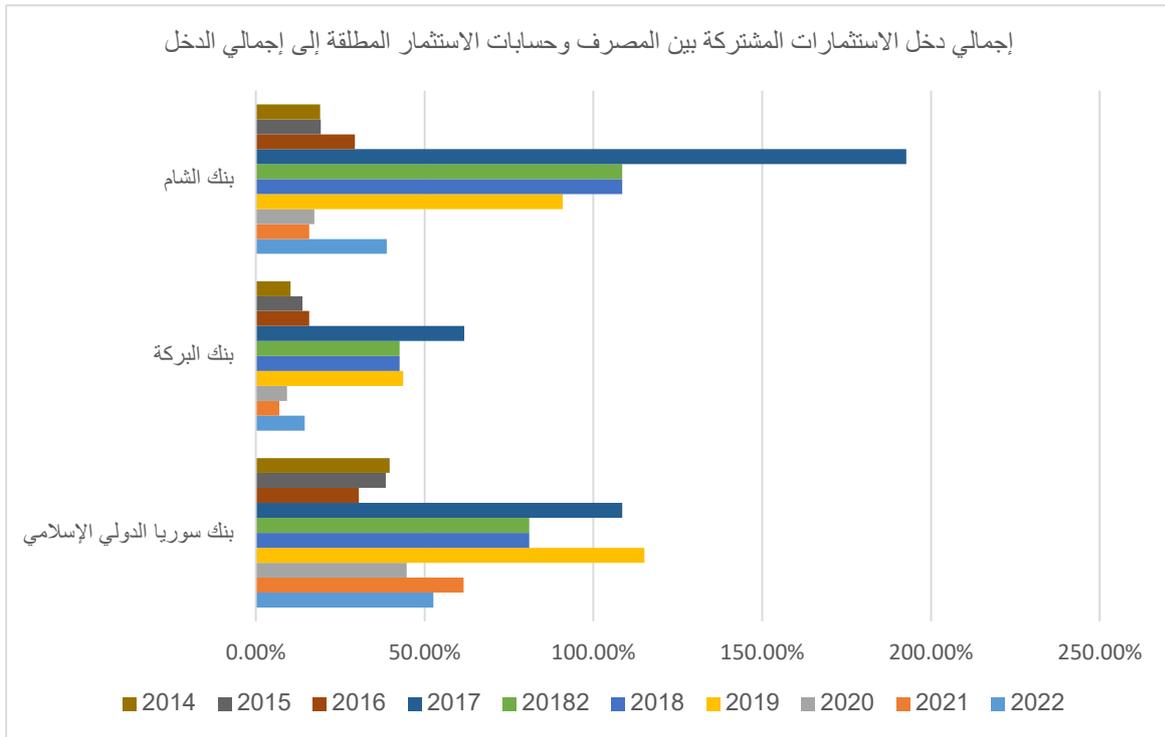
المتوسط الحسابي	0.49571	0.54088
الانحراف المعياري	0.35545	0.50071
أعلى قيمة	1.1515	1.9265
أدنى قيمة	0.0697	0.1027
الالتواء	0.6064	1.75642
التفلطح	-0.71974	3.20477

جدول رقم (5) نتائج إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.54088) عند انحراف معياري قدره (0.50071) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التششت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (1.9265) التي كانت من نصيب بنك الشام في عام 2017 وهذا دليل أنه يوجد زيادة في الدخل الإجمالي للمصرف وحسابات الاستثمار المطلقة بسبب الاستثمارات المشتركة. وهذا يعني أن هذه الاستثمارات تحقق أرباحاً إضافية للمصرف وحسابات الاستثمار المطلقة، كما بلغت أدنى قيمة (0.1027) التي حققها بنك البركة في عام 2014 وهذا يعني أن هناك انخفاض في الدخل الإجمالي للمصرف وحسابات الاستثمار المطلقة بسبب الاستثمارات المشتركة، وبلغ معامل الالتواء (1.75642) ومعامل التفلطح (3.20477) هذا يعني أن منحني التوزيع مدبب وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.49571) عند انحراف معياري قدره (0.35545) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التششت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (1.1515)

التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2019 وهذا دليل أنه يوجد زيادة في الدخل الإجمالي للمصرف وحسابات الاستثمار المطلقة بسبب الاستثمارات المشتركة. وهذا يعني أن هذه الاستثمارات تحقق أرباحاً إضافية للمصرف وحسابات الاستثمار المطلقة، وبلغت أدنى قيمة (0.0697) التي حققها بنك البركة في عام 2021 وهذا يعني أن هناك انخفاض في الدخل الإجمالي للمصرف وحسابات الاستثمار المطلقة بسبب الاستثمارات المشتركة، وبلغ معامل الالتواء (0.6064) ومعامل التفلطح (-0.71974) هذا يعني أن منحني التوزيع متفلطح وملتوي نحو اليمين.



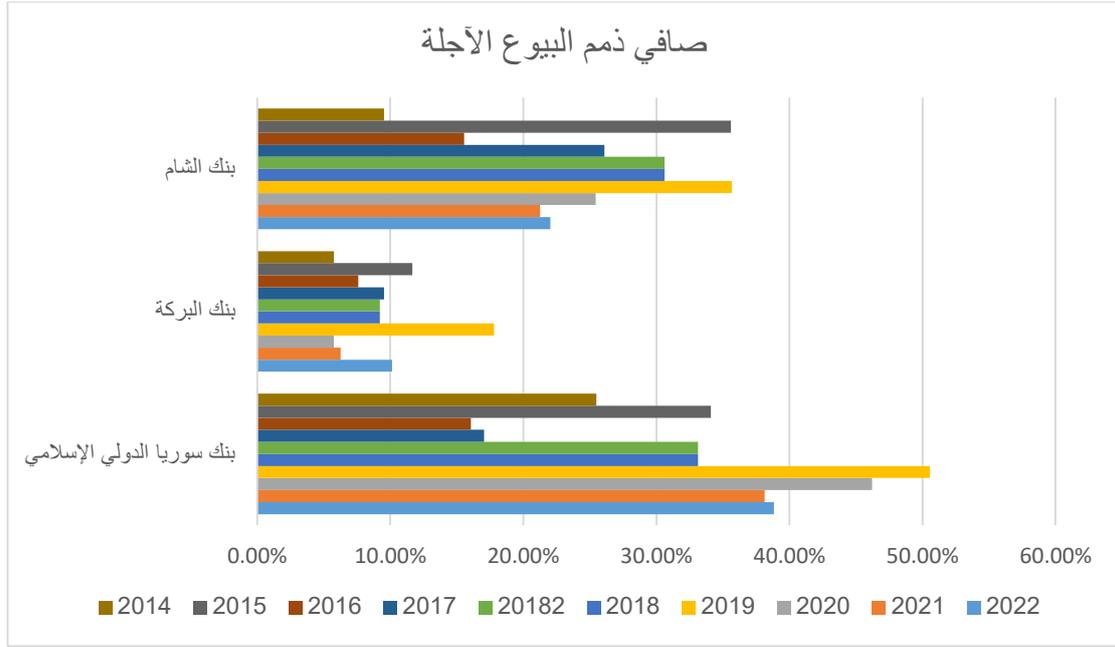
مخطط رقم (5) نتائج إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل

B. صافي ذم الببوع الأجلة:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					المصارف العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
25.49%	34.09%	16.06%	17.04%	33.13%	33.13%	50.56%	46.20%	38.13%	38.83%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
5.76%	11.65%	7.59%	9.54%	9.22%	9.22%	17.81%	5.75%	6.27%	10.12%	بنك البركة
9.54%	35.60%	15.56%	26.09%	30.62%	30.62%	35.67%	25.43%	21.26%	22.03%	بنك الشام
0.19131					0.2606					المتوسط الحسابي
0.10652					0.1446					الانحراف المعياري
0.356					0.5056					أعلى قيمة
0.05763					0.0575					أدنى قيمة
0.37473					0.0622					الالتواء
-1.5236					-1.1100					التفطح

جدول رقم (6) نتائج صافي ذم الببوع الأجلة

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.19131) عند انحراف معياري قدره (0.10652) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.356) التي كانت من نصيب بنك الشام في عام 2015 والسبب في ذلك يعود إلى أن الفرق بين نسبة (صافي ذم الببوع الأجلة) كانت هي الأصغر بين نسب المصارف المشمولة بالدراسة، كما بلغت أدنى قيمة (0.05763) التي حققها بنك البركة في عام 2014 ويعود ذلك إلى أن الفرق بين نسبة (صافي ذم الببوع الأجلة) كانت هي الأكبر بين نسب المصارف المشمولة بالدراسة، وبلغ معامل الالتواء (0.37473) ومعامل التفطح (-1.5236) هذا يعني أن منحني التوزيع متفطح وملتوي نحو اليمين.
- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.2606) عند انحراف معياري قدره (0.1446) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.5056) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2019 والسبب في ذلك يعود إلى أن الفرق بين نسبة (صافي ذم الببوع الأجلة) كانت هي الأصغر بين نسب المصارف المشمولة بالدراسة، وبلغت أدنى قيمة (0.0575) التي حققها بنك البركة في عام 2020 ويعود ذلك إلى أن الفرق بين نسبة (صافي ذم الببوع الأجلة) كانت هي الأكبر بين نسب المصارف المشمولة بالدراسة، وبلغ معامل الالتواء (0.0622) ومعامل التفطح (-1.1100) هذا يعني أن منحني التوزيع متفطح وملتوي نحو اليمين.



مخطط رقم (6) نتائج صافي نمم البيوع الأجلة

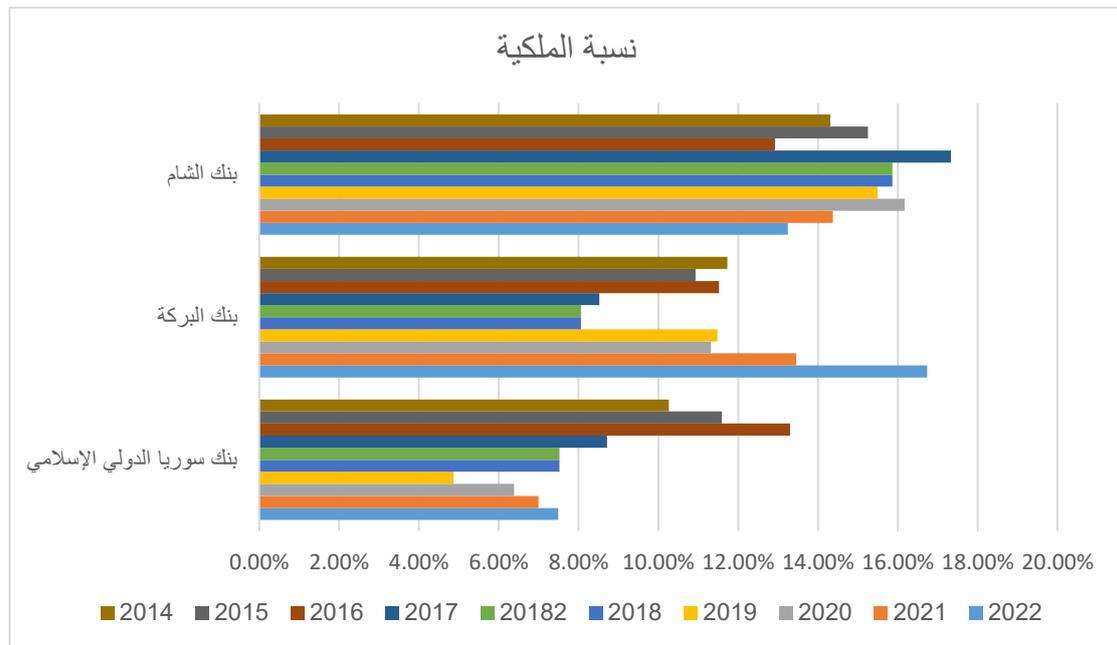
- نسب المديونية:
- A. نسبة الملكية:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					المصارف العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
10.26%	11.595%	13.30%	8.71%	7.52%	7.52%	4.87%	6.39%	6.99%	7.48%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
11.73%	10.93%	11.52%	8.52%	8.06%	8.06%	11.48%	11.32%	13.45%	16.73%	بنك البركة
14.31	15.25%	12.92%	17.33%	15.86%	15.86%	15.49%	16.17%	14.37%	13.24%	بنك الشام
0.11854					0.11296					المتوسط الحسابي
0.02983					0.04078					الانحراف المعياري
0.17330					0.16733					أعلى قيمة
0.07520					0.0487					أدنى قيمة
0.24106					-0.13881					الالتواء
-0.82754					-1.59991					التفطح

جدول رقم (7) نتائج نسبة الملكية

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.11854) عند انحراف معياري قدره (0.02983) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.17330) التي كانت من نصيب بنك الشام في عام 2017 وهذا يعني أن المساهمين يملكون حصة أكبر من ما يملكه البنك وهذا يعني أن البنك يحقق أرباحاً أكبر، كما بلغت أدنى قيمة (0.07520) التي حققها بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2018 الفرنسي وهذا يعني أن المساهمين يملكون حصة أقل من ما يملكه البنك، وبلغ معامل الالتواء (0.24106) ومعامل التقلطح (-0.82754) هذا يعني أن منحني التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.11296) عند انحراف معياري قدره (0.04078) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.16733) التي كانت من نصيب بنك البركة في عام 2022 وهذا يعني أن المساهمين يملكون حصة أكبر من ما يملكه البنك وهذا يعني أن البنك يحقق أرباحاً أكبر، وبلغت أدنى قيمة (0.0487) التي حققها بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2019 الفرنسي وهذا يعني أن المساهمين يملكون حصة أقل من ما يملكه البنك، وبلغ معامل الالتواء (-0.13881) ومعامل التقلطح (-1.59991) هذا يعني أن منحني التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليسار.



مخطط رقم (7) نتائج نسبة الملكية

B. نسبة كفاية رأس المال:

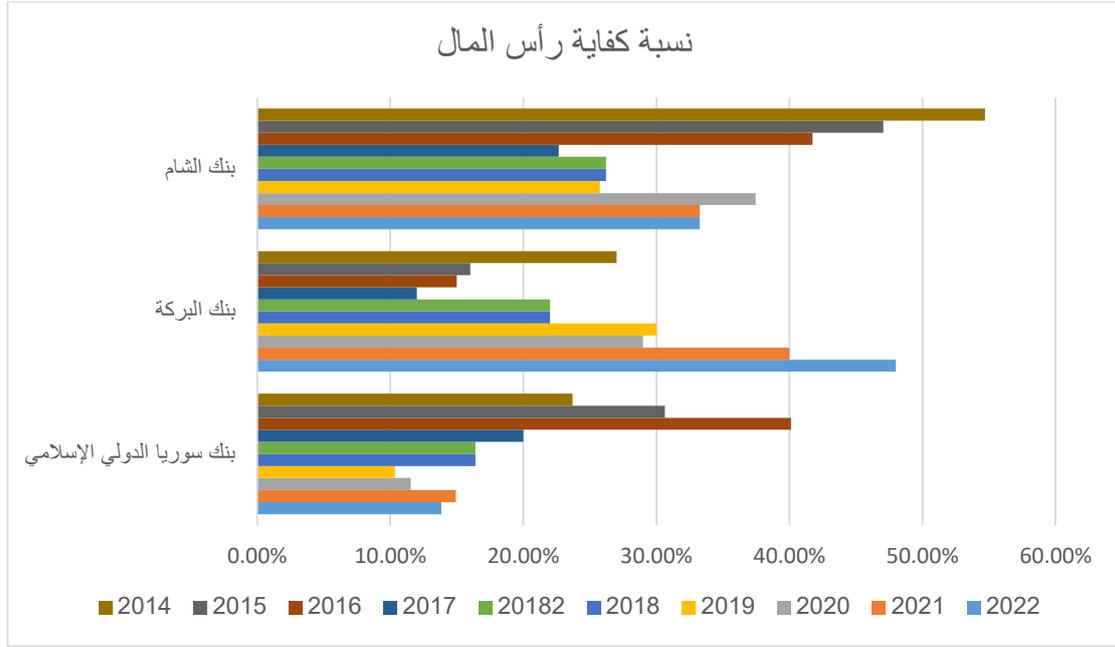
قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					المصارف العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
23.69%	30.64%	40.12%	20.01%	16.39%	16.39%	10.36%	11.53%	14.93%	13.83%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
27%	16%	15%	12%	22%	22%	30%	29%	40%	48%	بنك البركة
54.69%	47.05%	41.73%	22.67%	26.22%	26.22%	25.75%	37.46%	33.24%	33.24%	بنك الشام
0.27681					0.26130					المتوسط الحسابي
0.12736					0.11257					الانحراف المعياري
0.5469					0.48					أعلى قيمة
0.12					0.1036					أدنى قيمة
0.87525					0.23627					الالتواء
-0.16699					-0.73839					التفلطح

جدول رقم (8) نتائج نسبة كفاية رأس المال

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.27681) عند انحراف معياري قدره (0.12736) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التششت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.5469) التي كانت من نصيب بنك الشام في عام 2014، كما بلغت أدنى قيمة (0.12) التي حققها بنك البركة في عام 2017، وبلغ معامل الالتواء (0.87525) ومعامل التفلطح (-0.16699) هذا يعني أن منحني التوزيع متفلطح وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.26130) عند انحراف معياري قدره (0.11257) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التششت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.48) التي كانت من نصيب بنك البركة في عام 2022، وبلغت أدنى قيمة (0.1036) التي حققها بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2019، وبلغ معامل الالتواء (0.23627) ومعامل التفلطح (-0.73839) هذا يعني أن منحني التوزيع متفلطح وملتوي نحو اليمين.

ومن خلال النتائج السابقة كانت نسبة كفاية رأس المال في جميع السنين المدروسة أكبر من النسبة المعيارية (0.08) فذلك يعني أن المصارف عينة الدراسة تمتلك رأس مال كافٍ للتحمل والتحوط ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.



مخطط رقم (8) نتائج نسبة كفاية رأس المال

• نسب السوق:

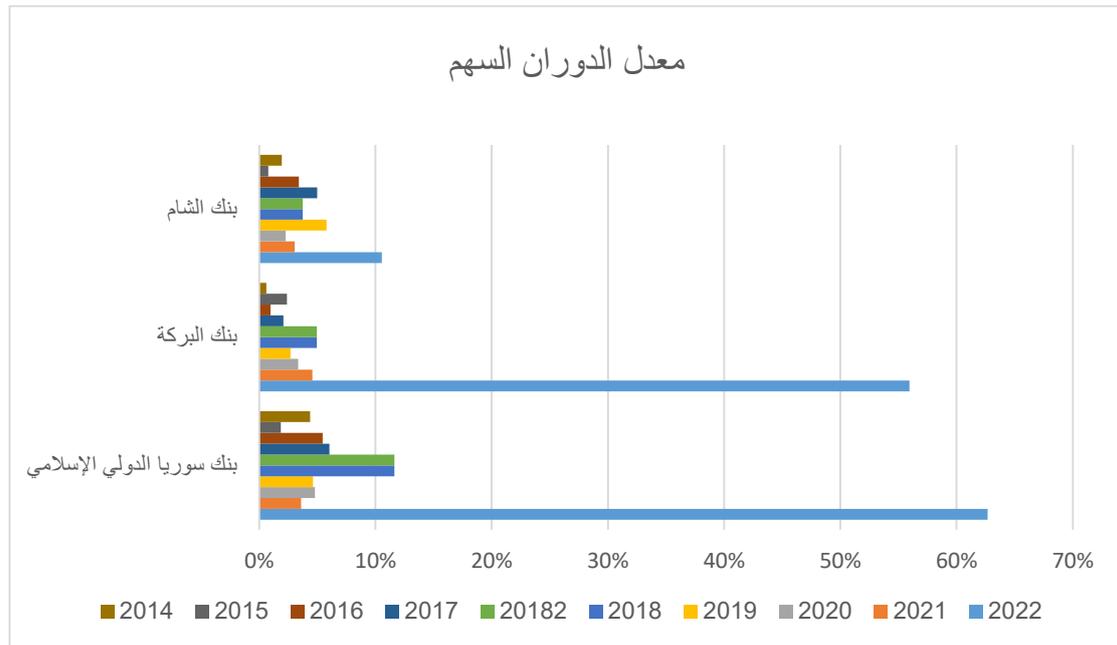
A. معدل دوران السهم:

قبل تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					المصارف العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
4.37%	1.85%	5.45%	6.03%	11.64%	11.64%	4.63%	4.80%	3.59%	63%	بنك سوريا الدولي الإسلامي
0.60%	2.39%	0.97%	2.08%	4.95%	4.95%	2.68%	3.35%	4.56%	55.96%	بنك البركة
1.93%	0.79%	3.41%	4.98%	3.75%	3.75%	5.80%	2.26%	3.06%	10.56%	بنك الشام
0.03679					0.12284					المتوسط الحسابي
0.02825					0.19321					الانحراف المعياري
0.1164					0.62675					أعلى قيمة
0.006					0.0226					أدنى قيمة
1.59710					2.33786					الالتواء
3.66423					4.23028					التفطح

جدول رقم (9) نتائج معدل دوران السهم

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (0.03679) عند انحراف معياري قدره (0.02825) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (0.1164) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2018 وهي تعتبر أكبر من القيمة (1%) وهذا يعني أن السهم يتداول بشكل أكبر في السوق، كما بلغت أدنى قيمة (0.006) التي حققها بنك البركة في عام 2014 ويشير ذلك إلى أن السهم يتداول بشكل أقل في السوق، وبلغ معامل الالتواء (1.59710) ومعامل التفلطح (3.66423) هذا يعني أن منحني التوزيع مدبب وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (0.12284) عند انحراف معياري قدره (0.19321) وهذا يدل على أن البيانات أقل تجانساً وأكثر تشتتاً عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (0.62675) التي كانت من نصيب بنك سوريا الدولي الإسلامي في عام 2022 وهذا يعني أن السهم يتداول بشكل أكبر في السوق، وبلغت أدنى قيمة (0.0226) التي حققها بنك البركة في عام 2020 ولكن هي تعتبر أكبر من القيمة (1%) وهذا يعني أن السهم يتداول بشكل أكبر في السوق ، وبلغ معامل الالتواء (2.33786) ومعامل التفلطح (4.23028) هذا يعني أن منحني التوزيع مدبب وملتوي نحو اليمين.



مخطط رقم (9) نتائج معدل دوران السهم

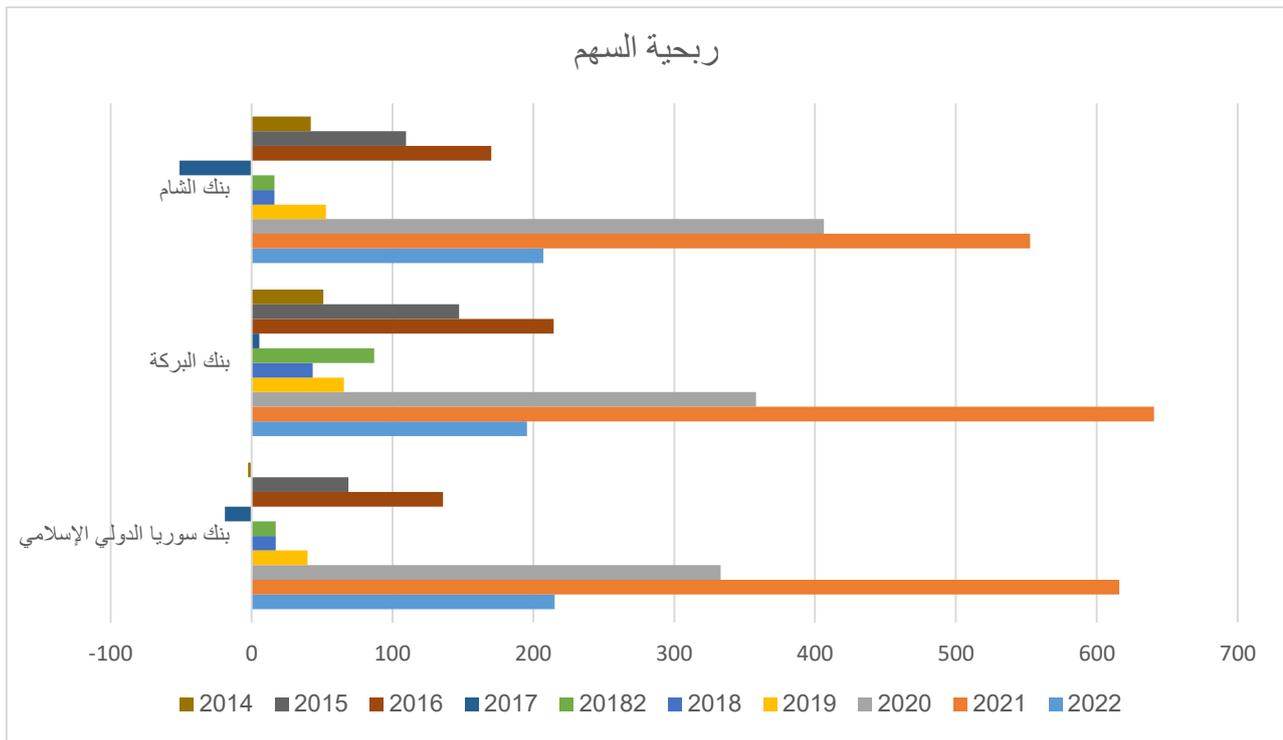
B. ربحية السهم:

بعد تطبيق المعيار					بعد تطبيق المعيار					المصارف العام
2014	2015	2016	2017	2018	2018	2019	2020	2021	2022	
-2.48	68.78	135.99	-18.88	17.25	17.25	39.8	333.05	615.82	215.26	بنك سوريا الدولي الإسلامي
50.89	147.26	214.44	5.59	86.99	43.5	65.67	358.05	640.62	195.51	بنك البركة
42.07	109.73	170.1	-51.07	16.35	16.35	52.79	406.34	552.68	207.08	بنك الشام
66.2007					250.6513					المتوسط الحسابي
76.3566					222.8885					الانحراف المعياري
214.44					640.62					أعلى قيمة
-51.07					16.35					أدنى قيمة
0.4275					0.6171					الالتواء
-0.6668					-0.9858					التفطح

جدول رقم (10) نتائج ربحية السهم

- بلغ المتوسط الحسابي قبل تطبيق المعيار (66.2007) عند انحراف معياري قدره (76.3566) وهذا يدل على أن البيانات أقل تجانساً وأكثر تشتتاً عن متوسطها الحسابي، وبلغت أعلى قيمة (214.44) التي كانت من نصيب بنك البركة في عام 2016 عندما ترتفع نسبة ربحية السهم فذلك يعني أن البنك قوياً ويحقق أرباحاً جيدة وأنه يوزع هذه الأرباح على المساهمين بشكل جيد، كما بلغت أدنى قيمة (-51.07) التي حققها بنك الشام في عام 2017 حيث ظهرت بإشارة سالبة وذلك يعني أن البنك ليس قوياً ولا يحقق أرباحاً جيدة وأنه لا يوزع هذه الأرباح على المساهمين بشكل جيد، وبلغ معامل الالتواء (0.4275) ومعامل التفطح (-0.6668) هذا يعني أن منحني التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليمين.

- كما بلغ المتوسط الحسابي بعد تطبيق المعيار (250.6513) عند انحراف معياري قدره (222.8885) وهذا يدل على أن البيانات أكثر تجانساً وقليلة التشتت عن متوسطها الحسابي، كما بلغت أعلى قيمة (640.62) التي كانت من نصيب بنك البركة في عام 2021 السعودي ذلك يعني أن البنك قوياً ويحقق أرباحاً جيدة وأنه يوزع هذه الأرباح على المساهمين بشكل جيد، وبلغت أدنى قيمة (16.35) التي حققها بنك الشام في عام 2018 وذلك يعني أن البنك ليس قوياً ولا يحقق أرباحاً جيدة وأنه لا يوزع هذه الأرباح على المساهمين بشكل جيد، وبلغ معامل الالتواء (0.6171) ومعامل التفطح (-0.9858) هذا يعني أن منحني التوزيع متقلطح وملتوي نحو اليمين.



مخطط رقم (10) نتائج ربحية السهم

ثانياً: اختبار فرضيات البحث

ولدراسة هذه الفرضيات قام الباحث بتطبيق اختبار t للعينة المزدوجة على البرنامج الإحصائي spss فكانت النتائج وفق الآتي:

1. الفرضية الأولى: يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

نسب الربحية:

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	ROA1 - ROA2	-9.880E-001	3.701E+000	9.556E-001	-2.671E+000	6.951E-001	-1.034	14	.319
Pair 2	ROE1 - ROE2	1.08460E+001	2.73366E+001	7.05829E+000	2.32778E+001	1.58583E+000	-1.537	14	.147

جدول رقم (11) Paired Samples Test لنسب الربحية (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول)

• تفسير النتائج لنسبة العائد على الأصول:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.319$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فنجد انها أكبر من مستوى الدلالة (0.1)، اي انه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب لمعدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

• تفسير النتائج لنسبة العائد على حقوق الملكية:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.147$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فنجد انها أكبر من مستوى الدلالة (0.1)، اي انه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب لمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج:

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب الربحية عند نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب الربحية عند نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

2. **الفرضية الثانية:** يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

نسب السيولة:

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pai r 1	CashRatio1 - CashRatio2	.0750 0	.28458	.07348	-.05442	.20442	1.021	14	.325
Pai r 2	CurrentRatio1 - CurrentRatio2	.1370 7	.26564	.06859	.01626	.25787	1.998	14	.065

جدول رقم (12) Paired Samples Test لنسب السيولة (نسبة السيولة النقدية، نسبة التداول)

• **تفسير النتائج لنسبة السيولة النقدية:**

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.065$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فوجد انها أصغر من مستوى الدلالة (0.1)، اي أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

• **تفسير النتائج لنسبة التداول:**

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.325$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فوجد انها أكبر من مستوى الدلالة (0.1)، اي انه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة التداول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج:

أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة عند نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

وأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة عند نسبة التداول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

3. الفرضية الثالثة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب النشاط في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

نسب النشاط:

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	TIJBUIATIA1 - TIJBUIATIA2	4.51600	68.48318	17.68228	-26.62798	35.65998	.255	14	.802
Pair 2	DSRTA1 - DSRTA2	-6.93667	21.06071	5.43785	-16.51441	2.64108	-1.276	14	.223

جدول رقم (13) Paired Samples Test لنسب النشاط (إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل، صافي ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول)

• تفسير النتائج لإجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.802$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فوجد انها أكبر من مستوى الدلالة (0.1)، اي أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لإجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

• صافي ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.223$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فوجد انها أكبر من مستوى الدلالة (0.1)، اي انه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لصافي ذمم البيوع الآجلة في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج:

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب النشاط عند إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب النشاط عند صافي ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

4. الفرضية الرابعة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

نسب المديونية:

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	EquityRatio1 - EquityRatio2	-14.27600	13.74784	3.54968	-20.52808	-8.02392	-4.022	14	.001
Pair 2	CA1 - CA2	1.55067	18.12401	4.67960	-6.69156	9.79289	.331	14	.745

جدول رقم (14) Paired Samples Test لنسب المديونية (نسبة الملكية، نسبة كفاية رأس المال)

• تفسير النتائج لنسبة الملكية:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.001$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فوجد انها أصغر من مستوى الدلالة (0.1)، اي أنه يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسبة الملكية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

• تفسير النتائج لنسبة كفاية رأس المال:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.745$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فوجد انها أكبر من مستوى الدلالة (0.1)، اي انه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج:

أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية عند نسبة الملكية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية عند نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

5. الفرضية الخامسة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

نسب السوق:

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	90% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	TurnoverRatio1 - TurnoverRatio2	-8.62667	17.69366	4.56848	-16.67318	-5.8015	-1.888	14	.080
Pair 2	EPS1 - EPS2	1.84451E+002	2.51400E+002	6.49112E+001	2.98779E+002	-7.01220E+001	-2.842	14	.013

جدول رقم (15) Paired Samples Test لنسب السوق (معدل دوران السهم، ربحية السهم)

• تفسير النتائج لمعدل دوران السهم:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.001$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فنجد انها أصغر من مستوى الدلالة (0.1)، اي أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمعدل دوران السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

• تفسير نتائج لربحية السهم:

لاختبار الفرضية قام الباحث بمقارنة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.001$ مع مستوى الدلالة المفترض من قبل الباحث (0.1) فنجد انها أصغر من مستوى الدلالة (0.1)، اي أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لربحية السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج:

يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق عند معدل دوران السهم وعند ربحية السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق عند ربحية السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

النتائج:

ومن خلال اختبار t-Test paired sample تبين لدينا النتائج التالية:

1. نسب الربحية:

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب الربحية عند نسبة العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب الربحية عند نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

2. نسب السيولة:

أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة عند نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

وأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة عند نسبة التداول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

3. نسب النشاط:

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب النشاط عند إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة إلى إجمالي الدخل في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لنسب النشاط عند صافي ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

4. نسب المديونية:

أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية عند نسبة الملكية في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب المديونية عند نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

5. نسب السوق:

يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق عند معدل دوران السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق عند ربحية السهم في المصارف الإسلامية قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) وبعد تطبيقه.

التوصيات:

1. نوصي المصارف بأن توفر قدرًا كافيًا من الشفافية عند إعداد القوائم المالية وخصوصاً فيما يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبة المالي الإسلامي (30).
2. العمل على إجراء دراسات أخرى تقارن بين المصارف التقليدية والإسلامية من حيث تطبيق المعيار الدولي الإسلامي على المصارف الإسلامية والمعيار الدولي على المصارف التقليدية.
3. إجراء دراسات أخرى تشمل دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر على القوائم المالية للبنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل جائحة كورونا.
4. ضرورة الاهتمام بمعيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المصارف أو لمقارنة أداء البنك نفسه في فترات مالية متتالية.
5. ضرورة إجراء محاضرات ودورات تدريبية تشجع على التبني المبكر لتطبيق المعيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) لزيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
6. ضرورة حث الشركات والمصارف على زيادة الوعي الإدارة لأثر تطبيق المعيار المحاسبة المالي الإسلامي (30) للمساهمة في زيادة درجة التوثيق للمعلومات المحاسبية المفصح عنها.

المراجع

المراجع العربية:

1. أبو محمد صاحب رضا، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، الطبعة الأولى، 2002، ص118.
2. أحمد، الحاج المدثر علي خليل محمد، أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة وكفاءة الأداء المالي والمحاسبي المصرفي: "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العاملة في السودان خلال الفترة من 2010 -2014 م"، جامعة أم درمان، السودان، 2018.
3. البرازي محي الدين يزن، التحليل المالي والاستراتيجي لبنك سورية الدولي الإسلامي، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا، 2021.
4. بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2011، ص70.
5. بو مصباح صافية، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيلي)(ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 2021، ص224.
6. بورقبة شوقي، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، 2013، ص61-66.
7. بوضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات كاش، 2009، ص62.
8. التميمي، إياد فاضل. وقדومي، ثائر عدنان. (4114) " تحميل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2002 1998) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص25.
9. تومي بن بدر، بالرقي تيجاني، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS /IAS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.
10. جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص317-318.
11. جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008 ص.
12. الحاج، حسين. (2005) " أدوات المصرف الإسلامي "، مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 22، ص7.

13. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص109.
14. الخطيب محمود، كتاب الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، 2009، عمان، دار الحامد، ص45
15. دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)، 2013، ص36.
16. دبایش محمد، قدوري طارق، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، 2013، ص7.
17. السجيني عبد الحميد، الغندور عطية مصطفى، سالم عبد المجيد أحمد مي، أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، 2023.
18. العازمي، محمد محسن حمود، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية): "دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي، جامعة آل البيت، الأردن، 2015.
19. العامري زهرة، الركابي علي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2007، ص113.
20. علاء الدين زعتري، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، دمشق، 2006
21. غربي عبد الحليم، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة سطيف، ص52، 2008.
22. قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، جامعة يحي فارس مديّة، 2011، ص133.
23. قنطججي مظهر سامر، كتاب صناعة التحويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص41.
24. الكرخي فؤاد، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، عمان، دار المناهج، 2009، ص39.
25. كنزة براهيمة، أحمد بوراس، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS على جودة المعلومات المالية) "دراسة عينة من الأكاديميين، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2021.
26. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص110، 111.
27. محمد هاشم عقيل، عبود غفوري عماد، أثر معيار المحاسبة الدولي IAS34 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2022.
28. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص96.

29. المصري يونس رفيق، بحوث في المصارف الإسلامية، دمشق، دار المكتبي، ص 183.
30. نادر، نهاد، مقومات نجاح المصارف الإسلامية في سوريا "دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30) العدد (3) ص 87.
31. ناصر غريب محمود، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، 2008، ص 10.
32. هاني عبد الحق، مراد بلعي، أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في البنوك الإسلامية) "دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018.
33. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المراجع الأجنبية:

1. Memon, N. A., 2007, Islamic Banking: Present and Future Challenges, Journal of Management and Social Sciences, Vol. 3, No. 1, P5.
2. Haque, A., 2010, Islamic Banking in Malaysia: A Study Of Attitudinal Differences Of Malaysian Customers, European Journal Of Economics, Finance And Administrative Sciences, Euro Journals, Inc., P8.
3. Al-Halabi Sharif, Saree Adel, Al-Nasafi Awad, Saif Mujib, Al-Absi Mohsen, 2023 (The adoption of the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions by Islamic banks, understanding the consequences of microeconomics).
4. Al-Khatib Samir Ahmed, Nizami Ahmed Farhan, 2015, (Accounting Standards for Islamic Financial Institutions in the United Kingdom and Indonesia).
5. Muhammed Friza Noorl, Fahmiyeh Muhammed Fadlina, Asyari Almizah Ahmad, 2015, (The impact of accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in reporting Islamic financial institutions in Malaysia).